الجلسة الخامسة والتسعون

- **التاريخ** : الجمعة 26 صفر 1420 (1999/06/11)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان ابتداء من الساعة العاشرة وربع صباحا.
- **جدول الأعمال** :

- رد الحكومة على ما جاء في التدخلات العامة.
- الدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 1999 - 2000 (المداخيل).

* * *

*** السيد الرئيس :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

افتتحت الجلسة،

معذرة عن هذا التأخير الناتج عن كون بعض اللجن اجتمعت في بداية هذا الصباح للتصويت عن الميزانيات الفرعية. وأعتبر أنه انتهت عملية التصويت على مستوى اللجن ، وأناشد الإخوة رؤساء الفرق أن يعدلوا عن عقد الاجتماعات أثناء انعقاد الجمع العام، لأن فراغ القاعة ناتج عن كون لحدالساعة تتزامن اجتماعات اللجن مع الجلسة العلنية، إذن هذا التأخير كان لابد منه لفتح المجال أمام اللجن الدائمة لإنهاء عملية التصويت، عملية التصويت انتهت، ومرة أخرى ابتداء من هذه اللحظة أطلب وبإلحاح من اللجن الدائمة بأن لاتعقد أي اجتماع إلابتنسيق مع رئاسة المجلس..... (نقطة نظام) يعني التعقيب عن الرئاسة، لا يسمح بذلك نْبْقاوْ في المنصة، لاداعي لاستعمال المنصة، لأن نقطة نظام لا تأخذ في المنصة، من مقعدكم غَدِ تتكلموا كمستشار وليس كعضو في المكتب ونقطة نظام تؤخذ من المقعد لا من المنصة، تصرفوا كما شئتم، المنصة للتدخل، المنصة لم توضع لنقط نظام، وانتما تصرفوا كما شئتم، أطلب منكم احترام النظام، غَدِ نعطيكم نقطة نظام بعد افتتاح الجلسة ومعرفة مضمون جدول أعمال الجلسة، أرجوكم إلا ما كاين احترام القانون راه ماكين حتى شي حاجة، سأعطيكم نقطة نظام بعد الإعلان عن جدول الأعمال وأطلب الانضباط.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد أن استمع المجلس في جلستي يوم أمس للتدخلات العامة، بشأن مشروع القانون المالي للسنة المالية 2000/1999 سنستمع خلال هذه الجلسة إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على ما جاء في هذه التدخلات ثم نشرع بعد ذلك في التصويت على مواد القسم الأول من مشروع القانون المالي قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير (نقطة نظام للمستشار السيد أحمد الحصيني)، تفضلوا.

*** المستشار السيد أحمد الحصيني :**

القانون تيمنعني أنني ما نجيش للمنصة مع الأسف الشديد، لكن الملاحظة ديالي، أستسمح جميع المستشارين لأننا حاولنا نعالجوا واحد الإشكالية داخل المكتب مَسْتَطْعْناش، دَبَا بغينا نْحْتاكموا للمجلس، لأنكم انتاخبتونا كمكتب وقسمنا المهام :

كاين أمناء، كاين محاسبين، كاين الرئاسة، كاين نيابة الرئيس، هذه شهور أُوحْنا كنذكروا مع سيادة الرئيس، هناك واحد الحيف، هناك واحد الظلم في حق الأمناء ديال مجلس المستشارين، أنه نَيْجيوا وحاضرين ودايرين التناوب على الحضور في المنصة مع السيد الرئيس ولكن وسائل الإعلام كتغيبنا بصفة دائمة، وبالنسبة للناخبين ديالنا كيعتبرونا غايبين ، وبالنسبة للرأي العام كذلك كيعتبرونا غايبين وهذا ظلم، بغينا نعرفوا السيد الرئيس واش هاد الحيف جاي من الرئاسة ولامن الحكومة ولا من التفنين، كنطلب من أعضاء المجلس، يساندوا الإخوان ديالهم، لأنهم كيمثلوهوم تيقوموا بواجبهم، خصنا نحسموا في هاد الظلم لأنني أعتبره مقصود. وشكرا سيدي الرئيس.

*** السيد الرئيس :**

الأخ الكريم أحمد الحصايني عضو مكتب مجلس المستشارين، أغتنم المناسبة باش نوه بالالتزام ديالو والحضور ديالو في اجتماعات المكتب، أثار نقطتين :

الأولى : ماكاين قانون اللي يمنعك تجي للمنصة، ولكن كاين الممارسة، كاين تراكمات، حنا ماشي برلمان جديد، حنا من 63 حنا برلمان عندو في عمره 36 عام، كاين تراكمات، أشنو هي التراكمات؟ هي نقطة نظام من المقعد، المنصة مجعولة للتدخلات، طيب هذا الجواب على النقطة الأولى.

الجواب الثاني: راكم على صواب وعندنا مشاكل مع وسائل الإعلام، عندنا مشاكل غير أثرنا نقطة كرئاسة جعلوها قضية خاصة بنا، لا أسيدي، قضية ديال المجلس منها هذه القضية التي أثيرت ديال وسائل الإعلام بالنسبة للأمناء اللي كاينين في المنصة، قلنا وقلناها ولكن ماخاصناش نملوا، كنطلب منكم الإخوة الأمناء يلتحقوا بالمنصة، الأخ عبر الرحمان أوشن، الأخ الحصيني التحقوا بالمنصة وأطلب رسميا من وسائل الإعلام أنهم مايهمشوش الأمناء وندوزوا اللي ماشي ما هو أهم ندوزوا لجدول الأعمال.

السي عبد الرحمان أوشن ... تفضلوا.

*** المستشار عبد الرحمان أوشن :**

شكرا السيد الرئيس، بلا ما غنضيفش شي حاجة جديدة على اللي قال السيد الحصيني من قبلي، لأن هذه المسألة كذكروا السيد الرئيس في هذا المجلس، طُرحت منذ أزيد من 7 أشهر، ماشي جديدة.. هذه عقدت عليها جلسات على مستوى المكتب، ذاكرْنا فيها مطولا، استدعيتوا حتى التقنيين اللي كيشرفوا على الأجهزة ديال البث، ولكن دون جدوى، ولهذا بلا ما نطول بلا ما نكرر اللي قال السيد الحصيني، سيادة الرئيس، الأمناء على استعداد تام أن يؤدوا مهامهم من المقاعد المخصصة لهم، على مستوى هذا الجناح بلا ما نلتاحقوا بالمنصة لأنه لا نقبل أبدا أن نغيب عل المجلس ونحن حاضرون هنا، لأنه مّلى كلتحقو gg ؟ gg فإننا مكنبانوش في التلفزيون نهائيا وكأننا بحال اللي فسر الأخ الحصيني من قبلي. كيتحكم علينا أننا ما موجودينش لاهنا ولامع الإخوان ديالنا اللي صوتوا علينا باش نجيوا لهنايا وبالتالي احنا بغينا على الأقل نجلسوا في المقاعد المخصصة لنا في القاعة ونمارسوا ونؤديوا المهام ديالنا كما يجب، ولهذا مكاين حتى إشكال سيادة الرئيس، خلينا هنايا جالسين، وشكرا، والسلام عليكم.

*** السيد الرئيس :**

الأخ أحمد أوشن وعبدالرحمان الحصيني. الرئاسة متضامنة معاكم وتقول وتؤكد بأن الملاحظة اللي جيتو بها في محلها وأتوجه مرة أخرى إلى وسائل الإعلام لاستدراك هذا الخطإ، وعليه أطلب منكما أن تلتحقا بالمنصة.

تفضلوا الإخوان. سيدي أحمد، شوف، تفضلوا، آسي الحصيني وقم بعملك الله يجازيك.

طيب الكلمة للأخ المستشار السيد البنا،

وأرجوكم أن ننتقل إلى جدول الأعمال، تفضلوا آسي.

*** المستشار أحمد البنا :**

السيد الرئيس،

كذلك لاحظنا غياب وسائل الإعلام فيما يخص المالية الاجتماع ديال أول أمس اتجهت وسائل الإعلام إلى الجهة التي توجد فيها الأغلبية ولو لفترة قصيرة أنا كنقول هاد الكلام وكنطالب السيد الرئيس بإحضار هداك الكاسيط اللي دازت فالإذاعة والتلفزيون وكذلك في الجلسة العامة ديال لبارح في 8ونصف كانت وسائل الإعلام متجهة لجهة الإغلبية وبهذه المناسبة أنوه بأن الإخوان ديال الأغلبية كيطالبوا حقهم من الحكومة اللي كيساندوها، وراه كنهنيكم على هاد الموقف هذا وشكرا.

*** السيد الرئيس :**

الإخوة الله يجازيهم خليوا هاد الموضوع، ولربما غادي هذا المجلس غيرتاح في النهار اللي يشتغل بلا وسائل الإعلام وهو يقوم بتبليغ الشي اللي خصوا يتبلغ، المشكل مطروح، أنا أعترف بملاحظات الإخوة وجميع الملاحظات، كاين إشكالية ديال وسائل الإعلام وغير الرئيس خصوا يلاحظ، داروا منها متتعرفوا راكم تتقراو، فلهذا نخليوا هذه الإشكالية نخليوها ونحاولوا نعالجوها، نحاولوا نعالجوها، وإلا ما استطعناش نعالجوها عدنا الوسائل، نحن سلطة تشريعية تقريرية يمكنا ناخذوا القرارات اللي خاصنا ناخذها، ماشي اليوم الله يجازيكم نخليوا الأمور إلى حينها، بعد هذا أتوجه مرة أخرى إلى الإخوة رؤساء اللجن بأن يتفادوا عقد اجتماعات في الوقت اللي تكون الجلسة العلنية منعقدة.

الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد للإجابة على تساؤلات وملاحظات السادة المستشارين.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل،

* **السيد فتح الله والعلو وزير الاقتصاد والمالية :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس والسادة المستشارين،

السيد الزميل الوزير المستشار في نفس الوقت،

أريد بداية أن أتقدم بالشكر لكافة رؤساء الفرق أو من مثلهم ومن ناب عنهم من خلال التدخلات والتحليلات المتعلقة بالقانون المالي اللي قاموا بها في هاد الجلسة العامة، وأريد أن أؤكد للجميع بأن الحكومة تابعت هذا النقاش.

أولا : تابعته في لجنة المالية المختصة لدراسة القانون المالي وتابعته في اللجن القطاعية وهي تؤكد لكم بأنها ستوظف النقاش داخل مجلسكم الموقر وهي ستعمل بالأساس على الاستفادة من مكونات هذا النقاش ومن الانتقادات، خاصة الانتقادات الجادة والإيجابية المفيدة اللي عمليا تصل بعد ذلك إلى تقديم بديل أي البديل الحقيقي، البديل الملموس، والقابل للتنفيذ وأريد أن أنوه كذلك بالعمل الجاد اللي قاموا به الأعضاء ديال لجنة المالية ويمكن أن أقول بأنه كما تعلمون الحكومة زودت السادة المستشارين كلهم بكل الوثائق وبكل أدوات العمل الضرورية ليقوموا بمهامهم، ولقد استمعنا لكل التدخلات ،لكل الملاحظات، وأشكر الجميع على مواكبتهم لدراسة هذه الميزانية، أشكركم كأعضاء لمجلس المستشارين الموقر لأن تدخلكم عمليا كان عبر محطتين:

المحطة الأولى : يمكن أن أقولها محطة غير مباشرة يوم تقدمت الحكومة مباشرة بعد اجتماع المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة إلى مجلس النواب، عمليا الرأي العام قبل ذلك وبعد ذلك تعرف على القانون المالي، الصحافة الوطنية كذلك وبالتالي في هذه المحطة السادة المستشارين واكبوا بشكل غير مباشر دراسة القانون المالي ولقدلاحظنا منذ البداية بصمات السيدات والسادة المستشارين في التعديلات حتى التي قدمت داخل مجلس النواب ومعنى هذا أنه في هذه المحطة الأولى بطبيعة الحال مجلس المستشارين شارك مشاركة فعالة داخل اللجن ديال الفرق وديال الأحزاب وهذا شيء طبيعي.

والمحطة الثانية هي المحطة ديال الدراسة المباشرةمن طرفكم هنا بطبيعة الحال كان على الحكومة أن تنتبه إلى قراءتكم الخاصة باعتباركم أعضاء هذا المجلس gg ؟ المهم ليس هو التعديلات خاصة أنكم شاركتم في التعديلات في المحطتين ولكن الحكومة تتأمل مع هذا المجلس مثلما تتعامل كل الحكومات في البلدان الديمقراطية مع مجالس المستشارين طبعا في هذا المجلس هناك أغلبية وهناك معارضة ولكن الحكومة شاعرة بأن هناك خصوصيات هذا المجلس الذي يمثل من خلالكم الجماعات المحلية، الجهات، الأقاليم، المغرب في عمقه، المغرب الحكيم في جباله، في سهوله، ف صحراءه. في قراه، في عمله، في ثقافته، في مهنه، في فلاحته، في تجارته، في حرف الصناعة التقليدية، في صيده البحري، وفي خدماته، هذه المرحلة سواء في اللجن المختصة أوفي المجلس، الحكومة هنا لتنصت لتستفيد لتتعلم لتوظف كثيرا من تدخلاتكم أحيانا في المستقبل،

السادة أعضاء الفرق انتقدوا، من حقهم أن ينتقدوا على أي حال، هذه مهامهم نريد أن نؤكد لهم بأننا نحترمهم كأشخاص ونحترم فرقهم وبأنه كاين أشياء اللي ربما اتفقنا معهم الآن ،كاين أشياء اللي كندرسوها في المستقبل طبعا لابد أنهم ينتقدون، ونطلب عندما ينتقدون يشوفوا شيئا ما إلى الوراء، ليحددوا المسؤوليات لأن المغرب ديال1999 هو وليد المغرب ديال عدة سنوات، بما فعل وكيف فعل وبما لم يفعل بطبيعة الحال، بأي مغرب بإمكانياته وبقصوره، حتى أحيانا الصعوبات الظرفية مثلا الآن قضية الجفاف وغادي نرجع لها التي تتمس أحيانا بعض المناطق في بلادنا، هي طبعا بنيوية نظرا لموقع بلادنا في هذه المنطقة، ولكن هي كذلك مرتبطة بقصور في تدبير السياسة الاقتصادية أحيانا، الأغلبية، أريد كذلك أن أتوجه إليها لأقول بأن الحكومة تعتز بها وتعزها، لأن تلعب في هذا المجلس واحد الدور تاريخي في مواكبة ومعانقة والدفاع على حكومة التطور الديمقراطي والإصلاح، ربما بشكل أكثر دقة في

مجلس النواب وهذا شيء طبيعي نظرا للخصوصية السياسية لكل مجلس، فأريد هنا كذلك أن أهنئها بهذا الدور على يقضتها وأهنئها كذلك على روح التضامن والتآزر والتعالي على الحزبية الضيقة، هاد روح التآزر التي نحن في داخل الحكومة نعمل على تقويته من أجل ربح رهان محطة التناوب والتطور الديمقراطي، الذي أرادها صاحب الجلالة والذي تستجيب كذلك إلى طموح الشعب المغربي.

سيدي الرئيس،

المناقشة العامة للقانون المالي من المؤكد مفيدةو وكما تعلمون هي بدأت الآن تقريبا منذ شهرين، بل ربما حتى قبل، لأنه المعلومات ديال القانون المالي بدأت تظهر في مارس، وهذا شيء طبيعي، لكن من المؤكد أنه لابد أن نستخرج بعض الدروس كلنا كبرلمان، من خلال المجلسين الموقرين، وكحكومة حول الطريقة التي يجب بطبيعة ا لحال أن نتبعها، حيوية، النقاش بالأساس مفيدة جدا ومن المفيد كذلك أن يكون الرأي العام مواكب لها ومن المؤكد سيدي الرئيس أن عبقرية أعضاء البرلمان وخاصة في هذا المجلس والمجلس الآخر كذلك ضرورية لنطور جميعا عملنا وتعاملنا مع النص التشريعي بصفة عامة ومع نص القانون المالي من أجل تطوير آليات العمل ولابد أن أعترف بأنه أشعر خلال هذه السنة أن هناك مجهود في هذا الاتجاه وهو مجهود لا يمكن إلا أن نصفق إليه وكم يجب بطبيعة الحال تكريس هذا المجهود حرصا على مصداقية عملنا كلنا كسلطة تشريعية وكسلطة كذلك تنفيذية.

سيدي الرئيس،

من ناحية المناقشات والتدخلات التي كانت لممثلي الفرق المحترمة يطرح سؤال هل هذا القانون المالي أتى بشيء جديد؟ بكل إخلاص وبكل تواضع ويوم عن يوم أقول بأنه أتى بالكثير من الأشياء الجديدة:

أولا: الجديد هو واحد التحول النوعي واحد الرؤية جديدة هو تحاوز ذلك المنظور الحسابي الضيق التقليدي الذي يبقى سوى في الأرقام واللي إلا ابقينا فيه بطبيعة الحال غادي انبقاوا ربما نستعظم الميزانية إلا ابقينا غير في الإطار الحسابي في حين أن في كل الميزانيات وفي أي بلد وفي بلدنا أكثر ربما لها محدودية في حين أنه يمكن عدم استصفار الميزانية ولكن إذااعتبرناها أداة من أدوات العمل الحكومي أداة بالأساس لمواكبة العمل الحكومي ولذلك نعتقد بأن هناك جديد هذا الجديد هو أولا كمي ثم بعد ذلك سأبين كيفي.

كمي لأنه سياسة الحكومة وسياسة الوزارت هي ليست في الميزانية فقط هي سياسية تستعمل أدوات عمل ربما داخل مجلس النواب كانت مغيبة من قبل، الآن لم تبق مغيبة فهي مطروحة عليكم وتعطيكم كذلك وسيلة للمراقبة والمتابعة هي المؤسسات العمومية التي يجب أن تعمل على عقلنتها وتفعيلها وإصلاحها وتطوير استثماراتها وخاصة أنها المستثمر الأول في هذا البلد هي من أجل أن تعمل هذه المؤسسات العمومية لأن تنخرط عي التوجه العام ديال السياسة الحكومية لكي تصبح وسيلة لدعم الاستثمار وسيلة لدعم التشغيل وسيلة لدعم التصدير وسيلة لمحاربة الاقصاء في العالم القروي من الناحية الكهربائية والماء والطرق إلى آخره .

وأكثر من هذا فبها يمكن أن نكون وسيلة لتحضير بلادنا لتأكيد حضوره في مجال التكنولوجية الكبرى في مجال الاتصالات. مجال التجهيزات مجال التطور العلمي مجال النقل بكل أنواعه وإذا لم نعتمد على هذه المؤسسات العمومية بجانب القطاع الخاص بطبيعة الحال لايمكن للمغرب أن يدهل للقرن الحادي والعشرين في هذه الواجهات الأساسية، هي هذه الصناديق، الحسابات التي ربما كنا ندرسها بشكل سلبي أولا نهتم بها في حين يجب العمل على توظيفها ومراقبتها ومتابعتها وتطوير أعمالها لمساندة عمل الحكومة، هي لإدخالها في نسق التدبير العام هي بطبيعة الحال الهيئات المحلية، من الجماعات المحلية وكذلك الآن الجهات والجهات يجب أن نعطيها وهي في بداية خطواتها نوع من الحيوية ونعتق بأنه تحضير التخطيط هذه محطة أساسية لتقوية مكانتها لتصبح أداة لتنسيق أعمالها ستحول إليها الاختصاصات وتحويل الاختصاصات يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في مواردها.

الجديد سيدي الرئيس، هو كذلك يكفي هناك جديد، وأنه كما قلت السياسة... الميزانية ليست هي أرقام إذا لم تكن إصلاحات تلكالأرقام تصبح باهتة ولا تلعب أي دور، الإصلاحات هي

الضرورية، الإصلاحات أولا الكلية في حقل القضاء والإدارة واللامركزية وعدم التمركز والتعليم وهنا بكل صراحة هذه الحقول الكبيرة العمل ليس للحكومة فقط لكن الحكومة لديها مسؤولية بطبيعة الحال هو عمل الجميع، هو عمل لأنه هذه الاصلاحات الكلية هي التي يمكن أن تحسن من الانتاجية الشمولية لبلادنا، لأن إلا بقينا لم نرفع من الإنتاجية الشمولية لبلادنا لا يمكن أن نواجه التحديات المحيطة بنا عالميا وجهويا وبالتالي هذه الاصلاحات هي مهمة المجتمع المدني هي مهمة المقاولات هي مهمة القطاعات الانتاجية التي تمثله هي مهمة النقابات هي قضية الثقافة وتغيير الثقافة.

راه المغرب محاط ليس وحده ككل الدول برهانات ولا يمكن أن نبقى نفكر تفكير الخمسينات أو الستينات أو السبعينات ولا الثمانينات ولا حتى ديال التسعينات لأن العالم تغير كثيرا ونشوفوا غير النقاشات الموجودة الآن في العالم حول العديد من القضايا. الاصلاحات التي يمكن أن تواكبوها معنا هي إصلاحات التدبير المالي يتقصنا القانون التنظيمي الذي هو أداة اتصال بيننا وبينكم ونقوموا بتفعيله ليصبح أداة الشفافية.

خاصنا مرسوم الصفقات العامة في الجماعات المحلية، في الإدارة في ... ليصبح أداة لتطوير الشفافية بين المقاولة والإدارة لكي لا تبقى الزبونية والفساد واستغلال النفوذ أحيانا خاصنا مدونة لتحصيل اللي صوتوا عليها لتصبح أداة كذلك لخلق علاقات جديدة بين الإدارة وبين المواطن الملزم خاصنا مدونة الجمارك التي ستدرس كدلك من طرف البرلمان لتصبح أداة من أجل تفعيل العلاقات بين المقاولات لتطوير التصدير في بلادنا. كل هذه المعطيات... هذه المالية يجب بالأساس أن توظف لتقوية قيم المواطنة، الإصلاحات، التدبير الاقتصادي.

كذلك السيد الرئيس، لابد أن نعمل على الحد من الاحتكار ووضع أسس التنافسية الشريفة وحماية الجودة، وقضية الجودة الآن أساسية دوليا ولايمكن للمقاولة المغربية باش تلعب لا في السوق الداخلي ولا في السوق الخارجي بتطويرها إذا لم تهتم بالجودة وحماية المستهلك بطبيعة الحال والتدقيق في الملكية الصناعية. وفي هذا الإطار كذلك عدد من النصوص أمامكم اللي غادي تجيكم: إصلاح القرض العقاري، السوق السندي الهذي وافقتم عليه ويجب كذلك تفعيله، السكن من أجل الإنعاش في مجال السكن تطوير التشريع في مجال التأمين الذي سيأتيكم قريبا، الإصلاحات التي يجب إدخالها في مجال الادخار والتي بدأنا فيها والتي يجب أن تطور لتشمل عدة قطاعات منها صندوق الإيداع والتدبير وقطاعات التأمين، إلى آخره. إصلاحات إعادة النظر في نظام النفل وفي هذا الإطار لابد أن أفتح قوسين بمناسبة الحملة التي تريد الحكومة أن تدشنها من خلال هذا المجلس الذي له تأثير في الأقاليم لابد أن تعمل محاربة حوادث الطرق وهذه نقطة أساسية بالنسبة ليس فقط لسمعة بلادنا ولكن كذلك بالنسبة لتطوير بلادنا لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية الثقافية ولا من الناحية الإقتصادية ولا حتى من الناحية المالية.

ومن هذه الإصلاحات بطبيعة الحال هي الإصلاحات المتعلقة بالفكر المتعلق بالعلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام ومنظور الحكومة في هذا المجال ليس هو منظور تقليدي وليس بالمنظور الليبرالي، هو لم يعد اليوم في نهاية هذا القرن مواجهة بين القطاعين شكون اللي مع هذا القطاع وشكون اللي ضد هذا القطاع هذا النقاش كان 1945 الآن فنحن في عام 2000بل أكثر من هذا في القضايا الإقتصادية را لا بد أن أقول بأن النقاش الذي كان في 1990 في عدة ملفات اقتصادية كبرى والنقاش الذي كان في عام 2000 ليس الفرق بينه عشر سنوات راه اقتصاديا وتكنولوجيا الفرق بينه قرنا را كأنه هذه عشر سنوات وهذا قرن آخر، نحن دخلنا قرنا آخر لأن الأشياء تمشي بسرعة وبالتالي لا يمكن أن نتعامل بهذا النقاش مثل التعامل الذي كان سائدا في العالم وعندنا سابقا بطبيعة الحال بالنسبة لقضية الخوصصة الحكومة تنبذ التوجه التفويتي والتمويلي والليبرالي القديم في نفس الوقت وتنبذ النقاش الإيديولوجي والمبدئي لأنه وقع تجاوزه ولم يبق معه أي واحد في العالم ولكن لا بد أن نأخذ بعين الإعتبار بأن غير عامل التطور التكنولوجي الآن هو المتحكم أحيانا في أن هذا القطاع سيبقى هنا أو هناك فالتطور التكنولوجي يمس العديد من القطاعات الاتصالات النقل.. إلى آخره .

ومعنى هذا إعادة انتشار القطاع العام ما كان استراتيجيا أمس لن يبقى استراتيجيا اليوم وما هو استراتيجي اليوم لن يبقى في الغد والمستقبل ولذلك الحكومة جاءت بمفاهيم كذلك جديدة ليس فقط مفهوم الخوصصة التقليدي هناك مفهوم فتح رأس المال وهناك قطاعات اللي الدولة غادي تفتح الرأسمال لكي تتحكم وندخل وننخرط في التطور التكنولوجي لكي لا نبقى "أوت" كما يقولون ولكن في نفس الوقت نتحكم أحيانا في بعض القطاعات وهناك قطاعات قد تخوصص ولكن في نفس الوقت هناك مجال تدخل الدولة الذي سيتزايد في محاربة الفقر في التكوين في دعم التطور التكنولوجي في مواكبة العديد من التحولات فإذن أرض الله واسعة للقطاع العام وأرض الله واسعة للقطاع الخاص غير خاص ندخلوا في تفكير جديد الذي سيجعلنا في عام 2000 أي قرن جديد حتى بالنسبة لعام 1990 ليس لبداية 1945 اللي كان واحد النقاش في ذلك الوقت لا أعرف هل الرأي العام واش نتبعوا غير النقاش الذي وقع غير في هذا الأسبوع بمناسبة الإنتخابات الأوربية صعبا أوربا نقولوا إلى آخر.. ولكن هذا النقاش يهم العالم بكامله.

كاين النقاش ما بين القوى الديمقراطية والإشتراكية في أوربا التي تقول كيف ستطور تدخل فيها "شريدر" وتدخل فيها "بلير" و"جوسبان" إلى آخره ولكن النقاش غني جدا الذي يبين فين غادي العالم لا يلزمنا أن نظل في الهامش من هذه النقاشات بطبيعة الحال، سيدي الرئيس هناك إصلاحات التدبير الإجتماعي التي هي أساسية، الحكومة لم تأت بالقانون المالي كأرقام فقط أتت كذلك وعملت على إحداث وكالة التدبير الإجتماعي كأداة لمحاربة الفقر أداة من أجل التضامن الإجتماعي أتت بإنشاء آلية جديدة للوساطة بسوق العمل وفتحت منافذ جديدة للتغطية الإجتماعية خاصة بتعميم الإنخراط في "لاكنوبس" بالنسبة للموظفين وجاءت بقانون السلفيات الصغيرة الذي سيكون أداة أساسية لمحاربة الفقر في القرى وداخل المدن وجاءت بآليات الإندماج التكويني والتشغيل الذاتي بطبيعة الحال كل هذا لا يمكن عزله عن التصريح الحكومي اللي السيد الوزير الأول أمامكم قدموا هذا هو التطبيق الكيفي العملي للتصريح الحكومي فالميزانية فيها أرقام ولكن الميزانية مصداقيتها إذا بقينا نلاحظ من بعيد الأرقام لوحدها، فمصداقيتها هي ربطها بالإصلاحات وهنا بطبيعة الحال الإصلاحات الآن من المؤكد أنه اللي لخصتها بكثير من التركيز للمرة الثانية أمامكم بشكل آخر ربما المؤسسات التمويلية الدولية لاحظتها وهنا أريد قول نقطة في علاقتنا مع المؤسسات التميولية الدولية فعلاقتنا لم تبق علاقة انتظارية لا ننتظر ما سيقولون لنا أصبحت علاقة نشيطة إيجابية مبادرية أي نحن الذي نقول مع العلم أن هذه المؤسسات هي نفسها تغيرت ولماذا تغيرت خاصة البنك العالمي لأنه انتقد عدة سنوات ولأنه رأى أن العالم تغير وبأنه أراد أن يعمل على محاربة الفقر وأراد أن يواكب التحولات الديمقراطية والتعددية فالأشياء تغيرت وتطورت بطبيعة الحال ولم يبق هذا وهذا قلناه ونحن في المعارضة قلنا أن الأشياء تتغير .

ولا بد أن نقول هنا وبالمناسبة أنه بالنسبة لرئيس البنك العالمي جاء ثلاث مرات أو مرتين خلال الفترة الأخيرة وكانت لديه لقاءات مباشرة مع صاحب الجلالة نصره الله وظهر له بأن المغرب يتطور وفي دراسته المغرب منذ الإستقلال يتطور بقيادة صاحب الجلالة بطبيعة الحال وبأن هذا التطور ارتقى الآن إلى مرحلة جديدة بقيادة صاحب الجلالة بهذه المرحلة ديال التناوب فيه ضرورية بالنسبة لبلادنا وهنا نرجع للقراءة الداخلية لنا لمرحلة التناوب هذه مرحلة التناوب هي مرحلة أساسية بالنسبة للتطوير الديمقراطي لبلادنا والتحكم في الإنتقال الديمقراطي طبعا هي مرحلة كذلك لتدبير العديد من الصعوبات لتدبير العديد من الإختناقات لتدبير العديد من المخلفات للحد من النزيف في العديد من المؤسسات المالية والتي لن أذكرها مرة أخرى المهم هو ليس أن نبقى لدرس "الفالطة" ديال من المهم هو انشوفوا الأمراض ونمشي للمستقبل لأنه هذا هو الأساس بطبيعة الحال المؤسسات، هناك مؤسسات عمومية اللي إلى ما عتطيناهاش نفس جديد ولم يبقى فيها عجز را هذاك العجز من الذي يؤديه يؤديه كل مغربي وكل مغربية بطريقة أو بأخرى ولذلك التحكم في قصور التدبير لبعض المؤسسات العمومية راه شيء أساسي بطبيعة الحال هذه الحكومة لها أن تواجه التحديات الإجتماعية، قضايا الفقر قضية المديونية طبعا هناك انتظار هناك مساءلات مشروعة لا بد أن نأخذها بعين الإعتبار ولكن لا بد أن نأخذ بعين الإعتبار أن التغيير ضروري في بلادنا وأن هذه الحكومة هي حكومة التغيير ولكن في نفس الوقت أن التحكم في التغيير هو التحكم في التغيير في المدى البعيد وهو العمل على أن يكون هذا التغيير

مستقرا ومستمرا وبأنه ألا يقع الرجوع للوراء وهذا يتطلب أحيانا التريث والتحكم في وثيرة التغيير ويتطلب التحكم في هذه الوثيرة مع في نفس الوقت التشبث بالرؤيا والتشبث بالهوية الوطنية الديمقراطية برؤية الإصلاح الديمقراطي هذه الحكومة هي حكومة رهانات أساسية طبعا مثل الحكومات السابقة أولا متابعة الدفاع عن الوحدة الترابية هذا شيء أساسي ونحن كلنا متفقون عليه وفي نفس الوقت البحث على منفذ لإحياء المغرب العربي لأنه العالم لم يبقى يخاطب المغرب لوحده يخاطب المنطقة في كليتها لا أوربا ولا أمريكا الشمالية كما تعلمون لخلق مواجهة للرهانات التي لدينا المجال الجمركي، فأحيانا نتكلم على انخفاظ الضرائب وغيرها ولكن الجمرك سينخفظ أردنا أم لم نرد وبالتالي يجب أن نواجه هذه الوضعية بطبيعة الحال التسرب التكنولوجي إعلاميا تقنيا إلى آخره، تحديات الإتحاد الأوربي تحديات المنظمة العالمية للتجارة إذن المغرب محكوم عليه بأن يتطور محكوم عليه بأن يؤهل نفسه محكوم عليه بأن يزيد في الإدخار محكوم عليه بأن يزيد في الاستثمار وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالإصلاحات الكلية والإصلاحات بطبيعة الحال القطاعية.

سيدي الرئيس،

الآن من جديد واعتبارا للنقاش الذي كان أمس بالأساس ولكن في اللجنة كذلك ولو بتركيز سأرجع كذلك للميزانية، فهذه الميزانية بالمفهوم الضيق قلنا بأنه فيها العديد من المعطيات ولا بد أن أؤكد عليها التي ستوظف للدفع بالتنمية الإقتصادية.

أولا عن طريق الإصلاحات التي ذكرتها ثانيا عن طريق المؤسسات العمومية التي لها ارتباط غير مباشر بالميزانية ولكنها موجودة لأن الدولة تعطي تحويلات الأموال إلى المؤسسات العمومية وتأخذ الأموال من المؤسسات العمومية ولذلك المؤسسات العمومية فيه في قلب الميزانية وإن كانت أرقامها ليست في الميزانية ثم عن طريق كذلك نفقات التجهيز، الزيادة التي وقعت في نفقات التجهيز لا يجب أن تلاحظوها في كليتها يجب أن تنظروا أين ذهبت ذهبت بالأساس إلى الوزارات التي سيكون لها تأثير بالنسبة للتنمية الإقتصادية الزيادة مثلا التي ذهبت للفلاحة أو لوزارة التجهيز هي هذه الوزارتين أو للسكن مثلا هذه الوزارات لأن استثمارهم لديه عامل مضاعف على التنمية الإقتصادية إذا ليس الرقم في كليته يجب أن نرى الرقم كما هو موزع قطاعيا ثم هناك الإجراءات الجمركية التي اقترحت عليكم والتي تمس 11 قطاع والهدف منها هو الزيادة في الإستثمار في بعض القطاعات وبالتالي الزيادة في التشغيل الزيادة في التصدير وأحيانا حماية بعض القطاعات وستتاكد مستقبلا هذه الإجراءات من خلال المراسيم التي يمكن أن تصدر بعد أن تدرس الملفات المطروحة في هذا المجال من طرف اللجنة الإستثمارية للواردات الإجراءات المقترحة في مجال السياحة هي اقتراحات جديدة الإجراءات المقترحة كذلك لصالح المناطق الحرة في طنجة وبالمناسبة خلال هذا الشهر سيقع تدشين أول المؤسسات الصناعية في المنطقة الصناعية التجارية الآن 12 معمل يشيد داخل هذه المنطقة حاليا الإجراءات لصالح النقل الدولي أو الإجراءات اعتبارا للتعديلات التي قدمتم كذلك لصالح النقل المسافرين الإجراءات المتعلقة من أجل إذكاء البحث والتنمية وتوطين الأوراق التجارية في البنوك الإجراءات المتعلقة بتشجيع المدخرين في السوق المالي الإجراءات التي جاءت كذلك نتيجة للتعديلات التي جاءت من مجلس النواب ومجلس المستشارين من أجل الإنعاش العقاري خاصة للسكن الإجتماعي الإجراءات المتعلقة بإحداث صندوق لإنعاش الإسكان كل هذه الإجراءات لصالح الدفع من أجل التنمية الإقتصادية ولا يمكن لأي واحد وبكل تواضع أن يقول أن هذا الشيء غير موجود هذه إجراءات يجب أن ندققها.

ونأتي الآن للنقطة الثانية المتعلقة بالبعد الإجتماعي بكامل الصراحة يمكن أن نقول بأن هذه الميزانية فيها أكثر من بصمات فيها أشياء كثيرة التي تهم الدفع بالتضامن الإجتماعي طبعا هناك الأرقام 47٪ من الميزانية إلى آخره ولكن هناك كذلك تخصيص الإعتمادات الخاصة لحساب السكن الإجتماعي الذي لم يكن من قبل طبعا متابعة تحمل أعباء مخلفات آثار إقفال معامل جرادة، الإجراءات لصالح المتقاعدين، تأمين الحد الأدنى ديال 500 درهم الذي لم يكن من قبل مع الرفع من مبلغ الخصم على المعاشات القرار المماثل لصالح بعض الفئات الإجتماعية عمال المطابع الصحافيين إلى آخره الرفع من الحد الأدنى المعفي الخاص بالضريبة على الدخل الجماعي إلى 20 ألف لإعفاء هذه الضريبة

نفسها بمبلغ سندات مصاريف الإطعام والتغذية خاصة لصالح العمال في المعامل الإعفاء من واجب التضامن الوطني بالنسبة للأراضي الغير المبنية المخصصة للمرافق العامة هذه كلها إجراءات لصالح البعد الإجتماعي إعفاء الأدوية من " TVA"المخصصة للعلاج مرضى السكري وضيق التنفس وأمراض القلب الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع حق الخصم لفائدة خدمات التطهير وما سيكون لهذا الإعفاء من تأثير على أوضاع المدن بطبيعة الحال هذا في صالح البلديات ولصالح السكان بطبيعة الحال وهذه ليست مسألة صغيرة التشجيعات الخاصة بالمنعشين العقاريين والتي جاءت كذلك نتيجة لتعديلات أتى بها المجلسين في نفس الوقت لصالح السكن الإجتماعي التسهيلات التي أعلنت عنها الأغلبية والتي ستساندها الحكومة المتعلقة بالمقاولين الشباب الذين هم في ضيق وفي عسر والذين سيستفدون من النقص الذي ستطبقه على معدل فائدة القرض الخاص بالدولة وسيكون عندهم حق اللي الدولة ستتخلى على فوائد التأخير وسيكون لهم حق في فتح مجال إعادة الجدولة هذه كلها معطيات بجانب فتح منافذ كبيرة بالنسبة لخلق جهد للتعبئة من أجل الشغل التي انطلقنا منها من مناظرة مراكش التي ترأسها صاحب الجلالة نصره الله ولكن الآن عندنا منظور واضح، هذا المنظور الذي يقول أن قضية الشغل كما في العالم كامل هي مرتبطة أولا وقبل كل شيء بشروط التنمية الإقتصادية ولكن في نفس الوقت بابتكار وإبداع بعض الوسائل ونحن كلنا متفقين الآن أن هذه القضية هي القضية الثانية بعد القضية الوطنية "الصحراء" كما قال صاحب الجلالة فلذلك ولما نقول القضية الثانية بعد قضية الصحراء خصنا بكل تواضع نوقفوا من المزايدات لأنه شيء من التواضع لأن هذا مشكل كبير جدا البطالة طبعا تتزايد لماذا لأن الإقتصاد المغربي عنده نقط ضعف ولأنه قصور المنظومة التعليمية والتكوينية في المغرب ولذلك خصنا المغرب مثل كل البلدان يبحث على واحد الوسائل ونطرحوا هذا الشعار الذي يجب أن يدخل للعقول ديالنا كلنا لأن التشغيل ليس هو التوظيف ومعنى هذا أنه تخصنا واحد التعبئة تعبئة تفسيرية التي تفتح المجال وتجعل المقاولة المغربية والضيعات الفلاحية الكبرى مثلا والمقاولات الصناعية والتجارية والخدماتية تفتح كذلك للشباب، الآليات واضحة هي آليات الإندماج والتكوين والتي يجب تعبئتها لتتقدم هي آليات التشغيل الذاتي وهذه أسبوعين وقعت اتفاقية بين البنك الشعبي والقرض الفلاحي في هذا الإتجاه، هي آليات تكثير من المشاتيل الصناعية هي آليات مقاولات الشباب في هذا الإطار بطبيعة الحال يجب أن نجتهد ونبتكر ربما تكون آليات أخرى ما انْسَتُوشْ عليها الباب ولكن الآليات الموجودة يجب أن نعمل على تكثيفها.

هناك سيدي الرئيس كذلك في القانون المالي عدد من المعطيات المتعلقة بجانب التضامن الإجتماعي والتضامن مع العالم القروي من خلال الأهمية التي أعطيت لميزانية وزارة الفلاحة وإن كانت التنمية القروية تهم جميع الوزارات ويمكن أن أقول لكم بأن كل وزارة أدخلت عنصر العالم القروي في ميزانيتها ولكن بجانب هذا هناك تفعيل الصناديق الصندوق الطرقي الصناديق المرتبطة بوزارة الفلاحة وبوزارة المياه والغابات لأنه حماية بطبيعة الحال للغابات إضافة إلى هذا تكثيف البرنامج الإجتماعي المندمج ورفع وثيرة العمل ببرنامج الماء الشروب ورفع وثيرة العمل بكهربة الماء ثم متابعة تحمل إعادة جدولة ديون الفلاحين الصغار التي كانت في السنة الفارطة والتي ستبقى في هذه السنة إذن انطلاقا من هذا سيدي الرئيس موضوعيا وبكل تواضع إنه صعب أن يقال أن هذه الميزانية غير اجتماعية وصعب أن يقال أن هذه الميزانية ليست في صالح العالم القروي ولكن كذلك أعترف بأن الخصاص كبير في العالم القروي وأعترف أنه في المجال الإجتماعي خصاص كبير جدا وبالتالي ليس من اليوم إلى الآخر هناك عدة سنوات هناك تراكمات المهم هوأن نتقدم ونجتهد ونبتكر ونعمل ولا نبقى جامدين .

سيدي الرئيس،

أنتقل الآن إلى تحيين هذه المناقشة، ما معنى التحيين لأن القانون المالي الذي تقدم أمام الرأي العام هذه شهرين والأمور في هذين الشهرين تغيرت أشياء رغم أن القانون المالي لم يصادق عليه بعد ولذلك يجب قراءته قراءة جديدة لأنه لما صيغ القانون المالي بينا لكم نتائج عام 1998قلنا بأن معدل النمو كان لا بأس به من بعد واحد السنة اللي من بعد كان معدل النمو سالب كان 6,3 وقلنا كذلك بعض الأرقام التي عندها أهميتها بأن معدل الإستثمار ارتفع في السنة الفارطة بـ 13٪ وهو ارتفاع لم يكن في السنوات الفارطة ووضحنا نقطة أساسية ربما يجب الإنتباه إليها لأن المغرب خلال

السنة الفارطة لم يمس من تأثيرات الأزمة الأسيوية ولا الروسية ولا الجنوب الأمريكية نحمد الله على هذا لأنه هذا هو الخطر الذي كان يمكن أن يكون ثم القانون المالي الحالي والذي تدرسونه حضرناه منذ بداية السنة يناير، فبراير، مارس ولما حضرناه والأوراق التي لديكم على أساس معدل النمو لهذه السنة هو 3٪ وبأن معدل السنة 2000 هو 5٪ لأن هذين الرقمين يجب الأخذ بهما معا لماذا لأن القانون المالي لديه 6 أشهر في هذه السنة وستة أشهر في السنة القادمة طبعا ونحن ندرس وقعت تغييرات أحيانا ليست في صالحنا ولكن نسردها لصالحنا كان ارتفاع سعر النفط الذي بدأ وتأكد مع دراستنا وهناك ارتفاع في قيمة الدولار الذي ليس دائما في صالح الإقتصاد الوطني أحيانا من ناحية الفوسفاط يمكن أن يكون في صالحنا وأحيانا ليس في صالحنا وخاصة من ناحية المديونية إلى أخره ثم هناك شهر أبريل الأمطار لم تنزل كما كنا ننتظر وقع انخفاظ خاصة في إنتاج الحبوب 36 مليون قنطار قد يكون أكثر قد يكون أقل المهم قليل لا بد أن أشير إلى أن الجفاف في هذه السنة والحمد لله بالرغم من هذا مطوق أولا تتغير وضعيته وتختلف حسب الأقاليم .

ثانيا : لم يمس الإنتاج الحيواني لماذا نظرا للقرارات المتخذة في فصل الخريف الفارط والتي كانت قد ناقشت توزيع الشعير لكن بالرغم من هذا بالنسبة للأرقام التي قدمناها لكم معدل النمو بالنسبة 1999 سينقص على ما كان مقررا بنقطتين شيء طبيعي هل هذا سيؤثر على القانون المالي يمكن أن أطمئنكم من الآن أنه لن يقع تأثير أو ليس بالضرورة لماذا ؟

أولا : لأنه كما هو الحال منذ عدة سنوات بنية الميزانية ببلادنا غير مرتبطة تماما بشكل عضوي بمعدل النمو نظرا لوجود الإكراهات وخاصة إكراهات المديونية التي تأثيرها أكبر من تأثير معدل النمو ولكن **ثانيا** حتى من الناحية الحسابية لأنه لما وقع انخفاظ عام 99 وعام 2000 لن يكون عندنا 5٪ عام 2000 بمنتوج فلاحي متوسط عمليا إحصائيا معدل النمو بالضرورة سيكون 8،6٪ لأنه انخفاظ ديال واحد السنة يؤدي إلى ارتفاع أكبر وبالتالي لما نرى السنة في كليتها المالية يمكن بطبيعة الحال مع إنتاج فلاحي متوسط لكن أنتهز فرصة هذه الجلسة في هذا المجلس الموقر سيدي الرئيس لأعطي توضيحات ومعلومات للرأي العام من خلال مجلسكم الموقر لأنه أحيانا يطلب من الحكومة أن تقول أين وصلنا، انقولوا لكم أين وصل المغرب في الأربع الشهور الأولى لهذه السنة الآن عندنا إحصائيات تتعلق بشهر يناير، فبراير، مارس، أبريل ما فيها باس الرأي العام كذلك أن يعرفها ويمكن أن أقول لكم أنه في هذه الإحصائيات هناك ظاهرة البطالة ظاهرة بنيوية وهناك معطى سلبي الذي تكلمت عنه وهو انخفاظ في إنتاج الحبوب الذي لا يمس والحمد لله كل المنتوجات الفلاحية وخاصة الحيوانية وغيرها لكن هناك أشياء مشجعة ويمكن أن أقولها .

أولا : الواردات في هذه الأربع شهور سأقوم بمقارنة بين هذه الأربع شهور وبين أربعة شهور للسنة الفارطة لأنها المقارنة الممكنة بين الأربعة أشهر لعام 99 مع الأربعة أشهر لعام 98.الواردات تزايدت بنسبة 4,9٪ لكن ستقولون لي من أين أتت هذه الواردات وكيف تزايدت طبعا هنا تزايد البترول لأن سعره ارتفع بـ 27٪ ولكن المهم هو أنه تزايدت نتيجة تزايد خاصة مواد التجهيز التي تزايدت بـ 35٪ وهذا التزايد ونفس هذا الرقم نجده في السنة الفارطة ما معنى مواد التجهيز معناه أنه هناك مؤسسات تستثمر وتحسن إنتاجيتها وتقوم بتأهيل نفسها هذه أرقام موجودة. الصادرات خلال هذه الأربع شهور تزايدت 7,2٪ على ما كانت عليه في السنة الفارطة وهنا كذلك نجد بعض مواد التجهيز التي نصنعها في المغرب وإن كانت محدودة تزايدت بـ 65٪ مواد الإستهلاك الزيادة بـ 8٪ مع العلم أن اسنة الفارطة وقعت الزيادة بـ 14٪ وهذا القطاع وهو قطاع الملابس وقطاع الجلود، الحامض الفوسفوري تزايد بـ 16٪ وقع انخفاظ في الأسمدة من طرف "OCP"ولكن الحامض الفوسفوري تزايد والحمد لله لذلك مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط واقفة على رجليها بالرغم من التحولات التي كانت في العالم، تحولات الأسفار في السياحة نعرف بأن السنة الفارطة تزايدت بـ 19٪ في هذه الأربع شهور تزايدت بـ 8,8٪ بالنسبة للسنة الفارطة إذن تطور السياحة ما زال يتطور تحويلات المهاجرين المغاربة في هذه الأربع شهور تزايد بـ 3,5٪ معنى أن هناك ثقة من طرف المهاجرين المغاربة في المغرب

وفي الدرهم المغربي بطبيعة الحال، الإستثمارات الخارجية في هذه الأربع شهور تزايدت على مليار درهم وتزايدت على السنة الفارطة بـ 52,4٪ مع العلم أن في هذه الإستثمارات ليس هناك خوصصة ولا تفويت هناك استثمارات مباشرة خاصة في قطاع الإسمنت عملية تحويل المديونية الخارجية تضاعفت مرة ما بين أربع شهور هذه السنة والأربع شهور الأخرى الموجودات الخارجية وصلت إلى 41,5 مليار أي أكثر من خمسة أشهر من الواردات وتزايدت على الأربع أشهر للسنة الفارطة بـ 5٪ .

لاحظنا كذلك أنه لم يكن هذا في شهر يناير فقط بل استمر ولكن بدأ في أبريل بداية ارتفاع مبيعات الإسمنت وهناك تساؤل في مجال الاكتتاب العمومية وفي الواقع الذي نجزم أن هذا الفضاء سيزداد إذن سنعطيكم معطيات على الميزانية كاين بعض السادة المستشارين الذين قالوا بأنني لم أعطي معطيات على الميزانية في اللجنة المالية الأوراق التي وزعت هناك كمعطيات التي خاصة بهذه التي، وأنا كنت قد أعطيت كذلك توضيحات وما يمكن لي قوله سيدي الرئيس وكن تطبيق الميزانية في من هنا بضعة أسابيع هذا التطبيق - الذي كان مقررا 3٪ هو الذي سنحصل الخاصة بالخزينة إزاء القرض الخاص أولا في يناير وتأكد الإنخفاض في نهاية مايو وصلت إلى 2,3 مليار في نهاية أقل قدر منذ عدة سنوات.

وأعطيكم بعض الأرقام التي على أي حال هي مشجعة وهي أن المداخيل الضريبية خلال هذه السنة تزايدت بـ 9,5٪ ومن أين تزايدت هذه المداخيل تزايدت أولا من ارتفاع مداخيل الضريبة على الشركات التي تزايدت بـ 20٪ والضريبة على الدخل الفردي التي تزايد بـ 18٪ وهذا ما معناه هذا خارج العمليات ديال العفو الضريبي هذا التي خارج معناه أنه ربما بدأت واحد النوع من الشفافية مع الشركات وأصبح تأهيل الحصيلات .. وهذه الزيادة هي اللي جعلت أنه تغطي على إنخفاض الضريبة على القيمة المضافة بـ 1,2٪ و النقص النسبي للمداخيل الجمركية بـ 4٪ كذلك تقلص تحملات الدين الخارجي في أبريل الماضي تقلصت من 27٪ بالنسبة للمداخيل العادية إلى 24٪ هذه السنة معنى هذا أنه عملية

معالجة الدين الخارجي التي تراكمت منذ عدة سنوات نحن نتقدم فيها هذا لا يعني أن قضية المديونية تُحلّتْ لا لكي نكذب لأن المديونية هي تراكمات هذا معناه أننا نتقدم فنقط ضعف الإقتصاد الوطني البنيوية نعرفها ونعرف أنه أحيانا تأتينا مشاكل الجفاف والحمد لله المغرب دائما يتغلب عليها وسنبين فيما بعد كيف سنتغلب عليها في هذه السنة ولكن يمكن أن نقول في نطاق ضعفنا كاين إشارات وإنما هذه الإشارات يجب أن نحذر منها ونكونوا حذرين وفكن ماشي إلى بانت شي حاجة نخسروها بالعكس نحضيوا راسنا لأنه يجب أن نتقدم ونتصور خاصة وبما لا بد أن أشير لواحد العنصر عالميا كل [illegible] وإشارات تبين بأن الوضع عالميا تحسن الوضع في أوربا يتحسن تدريجيا حتى حاجة ما بقات تمشي بسرعة ولكن تدريجيا الوضع [illegible] سبب يتحسن بهذا لا يمكن أن يكون [illegible] لصالح الإقتصاد المغربي

هناك العمليات كذلك ديال فتح رأس مال بعض المؤسسات العمومية التي سيكون له انعكاس على الإستثمارات هناك [illegible] استثمارات المؤسسات العمومية رغم إذن من الإنخفاظ التي [illegible]

الملف الأول هو أنه سنعرف [illegible] عرف نقص ملحوظ في التساقطات المطرية [illegible] في بدايته وفي شهر أبريل ورجعت ظاهرة الجفاف يتناوب حسب المناطق والتقلبات انتاج الحبوب بـ 4٪ بالنسبة للسنة الفارطة هذا طبيعيا هو الذي عنده تأثير، تداركنا لهذه الوضعية الحكومة أقرت برنامجا يهدف إلى التخفيض من وطأة الجفاف على ساكنة العالم القروي.

هنا أريد فتح قوسين هو أنه نحن نناقش معكم القانون المالي وفي نفس الوقت نعمل على تدبير هذا القانون المالي والتدبير ليس هو القانون المالي في تدبيره هنا تكون الطوارئ والقانون التنظيمي يعطينا إمكانية استعمال الطوارئ إذن هذا البرنامج يهم تزويد العالم القروي بالماء الشروب يهم إنقاذ الماشية يهم خلق فرص الشغل ويهم تخفيف مديونية الفلاحين بالنسبة للماء الشروب البرنامج سيهم تزويد حوالي 1700 دوار بالماء الشروب تستفيد منه حوالي 6 ملايين قنطار من الشعير و 2 مليون قنطار من الأعلاف

الأخرى خاصة النخالة والشمندر .. من خلال حوالي 1000 نقطة بيع سعيا وراء تقريب هذه الأعلاف من صغار الفلاحين مع تحمل الدولة نفقات النقل والتوزيع كذلك إستصلاح 3000هكتار من المراعي وتكثيف برنامج تزويد الماشية بالماء عن طريق حفر 250 بئر وتعبئة حوالي 200 شاحنة صهريج وتكثيف الحماية الصحية للماشية، بالنسبة لفرص الشغل هناك برنامج سيهدف إلى خلق حوالي 14 مليون يوم عمل في العالم القروي من خلال أوراش ستقوم بها وزارة الفلاحة الوزارة المكلفة بالمياه والغابات الوزارة المكلفة بالداخلية الوزارة المكلفة بالتجهيز الوزارة المكلفة بالتعليم الوزارة المكلفة بالسكنى والحكومة ستحرص على أن تمكن هذه الأوراش من تحسين البنية التحتية في العالم القروي خاصة في ميدان السقي الصغير والمتوسط والغابات وإنشاء استصلاح الطرق القروية وإنشاء السدود الصغرى والماء الشروب واستصلاح المدارس القروية بالنسبة للقرض الفلاحي القانون المالي حاليا فيه اعتمادات للتخفيف من مديونية الفلاحين هذه الإعتمادات ستزداد لصالح الفلاحين الصغار في المناطق البورية وأريد كذلك أن أتحدث عن الحوار الإجتماعي، الحوار الإجتماعي مفتوح ولقد بدأ منذ عدة أسابيع وستتعامل معه الحكومة بالإيجابية مع الفاعلين الإجتماعيين لكن لا بد أن أؤكد أن الإشكالية الإجتماعية هي إشكالية أتهم :

أولا : تطويق الفقر في بلادنا لأنه هذا هو الإشكالية الأساسية التي تخلق المشاكل الإجتماعية في بلادنا.

ثانيا: حماية العالم القروي من إقصائه وتهميشه.

ثالثا : التفكير في إشكالية البطالة ومنها بطالة الشباب ثم رابعا: مطالب النقابات .

خامسا : مطالب رجال الأعمال التي أحيانا تتناقض وهذا الشيء طبيعي. هذا هو الذي يجعل ضرورة خلق واحد الثقافة جديدة عند كل المكونات عند الدولة نفسها وعند النقابات وعند أرباب العمل من أجل العمل على توقيف النزيف لما نتكلم عن مشاكل القرض الفلاحي والقرض العقاري وجرادة... وعملية الخوصصة التي لم تنجح أو التي كانت قاصرة راه هذا نزيف وهذا النزيف يجب أولا أن تحل مشكلته ولكي تحل مشكلته يجب أن تحل ماديا

حماية إنتاجية البلاد هذا شيء ضروري يجب أن نتعامل به خلق جود من التعاقد الإيجابي لمواجهة التحديات وبالتالي لا بد من مجهود بيداغوجي في هذا الحوار وداخل مكونات هذا الحوار نفسها لكي يعرف الجميع أن المطالب التي هي مشروعة ولكن مطالب يجب أن تدرس وأن تستوعب في إطار التحديات المحيطة بالبلاد.

في هذا الإطار سيدي الرئيس، المجلس الحكومي الذي انعقد أمس السيد الوزير الأول قدم بيانات حول تطور الحوار الإجتماعي على ضوء المستجدات الأخيرة ولقد أكد ما يلي:

1. دعوة اللجنة المختصة بالترقية الداخلية والترسيم التي تم الاتفاق عليها في جلسات الحوار قصد وضع مسطرة وجدول زمني ناجع لحل هذا المشكل.

2. دعوة اللجن المختصة المنبثقة من اللجنة الوطنية للحوار الإجتماعي وهي لجنة السكن الإجتماعي لجنة مدونة الشغل، لجنة التغطية الإجتماعية.

3. دعوة اللجنة الوطنية الثلاثية للحوار الإجتماعي لتدارس الخطة التنفيذية لهذه المبادرات وذلك في بداية شهر يوليوز 1999. إذن قد تكون لنا صعوبات المهم الصعوبات يجب أن نتغلب عليها وأن نعمل على تدبيرها وهذا شيء طبيعي لكن المهم سيدي الرئيس أن المغرب يعرف أين يسير المغرب يريد أن يطور ديمقراطيته وأن يكون هذا التطور في إطار الإستقرار الذي هو شيء أساسي بطبيعة الحال بالنسبة لبلادنا المغرب يعرف أين يسير بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، التناوب محطة أساسية في تطور هذا البلد لتكريس المسيرات الديمقراطية بقيادة صاحب الجلالة المسيرة الديمقراطية والمسيرات التنموية والإجتماعية وطبعا الوحدوية هذا المغرب هو مغرب الأمل والطموح هذا المغرب الذي يريد أن يحسن موقعه في العالم وأن يعمل على تحسين موقع المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط لأنه الآن الدول لا ترى لوحدها بل ترى من مواقعها كلها هذا المغرب الذي يريد أن يتعامل مع العالم العربي لفتح هذه البوابات العربية لمواجهة التحديات الموجودة في العال مالعربي تأهيلنا لا يمكن أن يكون إلا شموليا هو تأهيل سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي، ومشروع التناوب هو أداة

وفي الدرهم المغربي بطبيعة الحال، الإستثمارات الخارجية في هذه الأربع شهور تزايدت على مليار درهم وتزايدت على السنة الفارطة بـ 52,4٪ مع العلم أن في هذه الإستثمارات ليس هناك خوصصة ولا تفويت هناك استثمارات مباشرة خاصة في قطاع الإسمنت عملية تحويل المديونية الخارجية تضاعفت مرة ما بين أربع شهور هذه السنة والأربع شهور الأخرى الموجودات الخارجية وصلت إلى 41,5 مليار أي أكثر من خمسة أشهر من الواردات وتزايدت على الأربع أشهر للسنة الفارطة بـ 5٪ .

لاحظنا كذلك أنه لم يكن هذا في شهر يناير فبراير، مارس ولكن بدأ في أبريل بداية ارتفاع مبيعات الإسمنت وهناك تنبئات في مجال الأشغال العمومية وفي البناء التي تبين أن هذا القطاع سيزداد إذن سأعطيكم معطيات على الميزانية كاين بعض السادة المستشارين الذين قالوا بأنني لم أعطي معطيات على الميزانية في اللجنة المالية الأوراق التي وزعت هناك كصفحات اللي خاصة بهذا الشيء وأنا كنت قد أعطيت كذلك توضيحات وما يمكن لي قوله سيدي الرئيس بأن تطبيق الميزانية في السنة الفارطة والتي ستنتهي من هنا بضعة أسابيع هذا التطبيق طبق حسبما قرر بأن العجز الذي كان مقررا 3٪ هوالذي سنصل إليه وأحسن من هذا المتأخرات الخاصة بالخزينة إزاء المؤسسات الخاصة وإزاء المقاولات انخفضت أولا في يناير وتأكد الإنخفاض في نهاية مايو، وصلت إلى 2,8 مليار في نهايته أقل قدر منذ عدة سنوات.

وأعطيكم بعض الأرقام التي على أي حال هي مشجعة وهي أن المداخيل الضريبية خلال هذه السنة تزايدت بـ 9,5٪ ومن أين تزايدت هذه المداخيل تزايدت أولا من ارتفاع مداخيل الضريبة على الشركات التي تزايدت بـ 20٪ والضريبة على الدخل الفردي الذي تزايد بـ 14٪ وهذا ما معناه هذا خارج العمليات ديال العفو الضريبي هذا الشي خارج معناه أنه ربما بدأت واحد النوع من الشفافية مع الشركات وأصبح تأهيل الحصيلات .. وهذه الزيادة هي اللي جعلت أنه تغطى على إنخفاض الضريبة على القيمة المضافة بـ 1,2٪ و التقلص النسبي للمدايخل الجمركية بـ 4٪ كذلك تقلص تحملات الدين الخارجي في أبريل الماضي تقلصت من 27٪ بالنسبة للمداخيل العادية إلى 24٪ هذه السنة معنى هذا أنه عملية معالجة الدين الخارجي التي تراكمت منذ عدة سنوات نحن نتقدم فيها هذا لا يعني أن قضية المديونية تُحلّتْ لا لكي نكذب لأن المديونية هي تراكمات هذا معناه أننا نتقدم فنقط ضعف الإقتصاد الوطني البنيوية نعرفها ونعرف أنه أحيانا تأتينا مشاكل الجفاف والحمد لله المغرب دائما يتغلب عليها وسنبين فيما بعد كيف سنتغلب عليها في هذه السنة ولكن يمكن أن نقول في نطاق ضعفنا كاين إشارات وإنما هذه الإشارات يجب أن نحذر منها ونكونوا حذرين وفكن ماشي إى بانت شي حاجة نخسروها بالعكس نحضيوا راسنا لأنه يجب أن نتقدم ونتطور خاصة وهنا لا بد أن أشير لواحد العنصر عالميا كل المؤشرات تبين بأن الوضع عالميا يتحسن الوضع في أوربا يتحسن تدريجيا حتى حاجة ما بقات تتمشي بسرعة ولكن تدريجيا الوضع في آسيا يتحسن وهذا لا يمكن أن يكون إلا لصالح الإقتصاد المغربي.

هناك العمليات كذلك ديال فتح رأس مال بعض المؤسسات العمومية الذي سيكون له انعكاس على الإستثمارات هناك إستثمارات المؤسسات العمومية فبالرغم إذن من الإنخفاظ الذي سيقع في معدم النمو والمرتبط بالأساس بالعامل الفلاحي سيقع هذا التحسن الذي يجب أن نتعامل معه إيجابيا الآن سيدي الرئيس في النهاية أريد أن أطرح ملفين في إطار تحيين مناقشة القانون المالي الملف الأول هو أنه متعلق بمحاربة آثار الجفاف فهذا الموسم الفلاحي عرف نقص ملحوظ في التساقطات المطرية خاصة في بدايته وفي شهر أبريل ورجعت ظاهرة الجفاف بتفاوت حسب المناطق وانخفظ انتاج الحبوب بـ 43٪ بالنسبة للسنة الفارطة هذا طبعا هو الذي عنده تأثير، تداركا لهذه الوضعية الحكومة أقرت برنامجا يهدف إلى التخفيض من وطأة الجفاف على ساكنة العالم القروي .

هنا أريد فتح قوسين هو أنه نحن نناقش معكم القانون المالي وفي نفس الوقت نعمل على تدبير هذا القانون المالي والتدبير ليس هو القانون المالي في تدبيره هنا تكون الطوارئ والقانون التنظيمي يعطينا إمكانية استعمال الطوارئ إذن هذا البرنامج يهم تزويد العالم القروي بالماء الشروب يهم إنقاذ الماشية يهم خلق فرص الشغل ويهم تخفيف مديونية الفلاحين بالنسبة للماء الشروب البرنامج سيهم تزويد حوالي 1700 دوار بالماء الشروب تستفيد منه حوالي 6 ملايين قنطار من الشعير و 2 مليون قنطار من الأعلاف

الأخرى خاصة النخالة والشمندر .. من خلال حوالي 1000 نقطة بيع سعيا وراء تقريب هذه الأعلاف من صغار الفلاحين مع تحمل الدولة نفقات النقل والتوزيع كذلك إستصلاح 3000هكتار من المراعي وتكثيف برنامج تزويد الماشية بالماء عن طريق حفر 250 بئر وتعبئة حوالي 200 شاحنة صهريج وتكثيف الحماية الصحية للماشية، بالنسبة لفرص الشغل هناك برنامج سيهدف إلى خلق حوالي 14 مليون يوم عمل في العالم القروي من خلال أوراش ستقوم بها وزارة الفلاحة الوزارة المكلفة بالمياه والغابات الوزارة المكلفة بالداخلية الوزارة المكلفة بالتجهيز الوزارة المكلفة بالتعليم الوزارة المكلفة بالسكنى والحكومة ستحرص على أن تمكن هذه الأوراش من تحسين البنية التحتية في العالم القروي خاصة في ميدان السقي الصغير والمتوسط والغابات وإنشاء استصلاح الطرق القروية وإنشاء السدود الصغرى والماء الشروب واستصلاح المدارس القروية بالنسبة للقرض الفلاحي القانون المالي حاليا فيه اعتمادات للتخفيف من مديونية الفلاحين هذه الإعتمادات ستزداد لصالح الفلاحين الصغار في المناطق البورية وأريد كذلك أن أتحدث عن الحوار الإجتماعي، الحوار الإجتماعي مفتوح ولقد بدأ منذ عدة أسابيع وستتعامل معه الحكومة بالإيجابية مع الفاعلين الإجتماعيين لكن لا بد أن أؤكد أن الإشكالية الإجتماعية هي إشكالية أتهم :

أولا : تطويق الفقر في بلادنا لأنه هذا هو الإشكالية الأساسية التي تخلق المشاكل الإجتماعية في بلادنا.

ثانيا: حماية العالم القروي من إقصائه وتهميشه.

ثالثا : التفكير في إشكالية البطالة ومنها بطالة الشباب ثم رابعا: مطالب النقابات .

خامسا : مطالب رجال الأعمال التي أحيانا تتناقض وهذا الشيء طبيعي. هذا هو الذي يجعل ضرورة خلق واحد الثقافة جديدة عند كل المكونات عند الدولة نفسها وعند النقابات وعند أرباب العمل من أجل العمل على توقيف النزيف لما نتكلم عن مشاكل القرض الفلاحي والقرض العقاري وجرادة... وعملية الخوصصة التي لم تنجح أو التي كانت قاصرة راه هذا نزيف وهذا النزيف يجب أولا أن تحل مشكلته ولكي تحل مشكلته يجب أن تحل ماديا حماية إنتاجية البلاد هذا شيء ضروري يجب أن نتعامل به خلق جود من التعاقد الإيجابي لمواجهة التحديات وبالتالي لا بد من مجهود بيداغوجي في هذا الحوار وداخل مكونات هذا الحوار نفسها لكي يعرف الجميع أن المطالب التي هي مشروعة ولكن مطالب يجب أن تدرس وأن تستوعب في إطار التحديات المحيطة بالبلاد.

في هذا الإطار سيدي الرئيس، المجلس الحكومي الذي انعقد أمس السيد الوزير الأول قدم بيانات حول تطور الحوار الإجتماعي على ضوء المستجدات الأخيرة ولقد أكد ما يلي:

1. دعوة اللجنة المختصة بالترقية الداخلية والترسيم التي تم الاتفاق عليها في جلسات الحوار قصد وضع مسطرة وجدول زمني ناجع لحل هذا المشكل.

2. دعوة اللجن المختصة المنبثقة من اللجنة الوطنية للحوار الإجتماعي وهي لجنة السكن الإجتماعي لجنة مدونة الشغل، لجنة التغطية الإجتماعية.

3. دعوة اللجنة الوطنية الثلاثية للحوار الإجتماعي لتدارس الخطة التنفيذية لهذه المبادرات وذلك في بداية شهر يوليوز 1999. إذن قد تكون لنا صعوبات المهم الصعوبات يجب أن نتغلب عليها وأن نعمل على تدبيرها وهذا شيء طبيعي لكن المهم سيدي الرئيس أن المغرب يعرف أين يسير المغرب يريد أن يطور ديمقراطيته وأن يكون هذا التطور في إطار الإستقرار الذي هو شيء أساسي بطبيعة الحال بالنسبة لبلادنا المغرب يعرف أين يسير بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، التناوب محطة أساسية في تطور هذا البلد لتكريس المسيرات الديمقراطية بقيادة صاحب الجلالة المسيرة الديمقراطية والمسيرات التنموية والإجتماعية وطبعا الوحدوية هذا المغرب هو مغرب الأمل والطموح هذا المغرب الذي يريد أن يحسن موقعه في العالم وأن يعمل على تحسين موقع المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط لأنه الآن الدول لا ترى لوحدها بل ترى من مواقعها كلها هذا المغرب الذي يريد أن يتعامل مع العالم العربي لفتح هذه البوابات العربية لمواجهة التحديات الموجودة في العال مالعربي تأهيلنا لا يمكن أن يكون إلا شموليا هو تأهيل سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي، ومشروع التناوب هو أداة

لهذا التأهيل صاحب الجلالة نصره الله هو قائد التأهيل وضامن التناوب وكل القوى الحية مطالبة إذن بدعم هذا المشروع حماية لمصلحة البلاد والسلام عليكم.

* رئيس المجلس:

باسمكم أشكر السيد وزير الإقتصاد والمالية على هذا العرض الذي تقدم به والأجوبة التي أتى بها حول تساؤلات وملاحظات السادة المستشارين. قبل أن أفتح المناقشة عفوا يعني أن نشرع في عملية التصويت أريد بإسمكم أن أرحب بمجموعة من الشبان والشابات الذين يتواجدون في المرحلة الأخيرة من التعليم الإبتدائي والذين هم من الآن يتدربون على إرهاصات الشأن المالي موارد ومداخيل الدولة فمرحبا بهم. حضرات السيدات والسادة نشرع الن في التصويت على مواد القسم الأول وذلك وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي لقانو نالمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين وبطبيعة الحال سنتوقف في تمام الساعة الثانية عشرة إحتراما لموعد الصلاة صلاة يوم الجمعة على أساس أن نستانف العمل في تمام الساعة الثالثة . الشروط العامة للتوازن المالي الباب الأول الأحكام المتعلقة بالموارد المادية الأولى ورد بشأنها تعديل مشترك من فرق المعارضة فريق الحركة الديمقراطية والإجتماعية فريق الحركة الشعبية الفريق الديمقراطي وفريق الإتحاد الدستوري. الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل فليتفضل.

* المستشار السيد عبد السلام بروال:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أختي المستشارة المحترمة.

* رئيس المجلس:

أطلب من السادة المستشارين ألا يغادروا القاعة لأننا شرعنا في عملية التصويت . الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد عبد السلام بروال:

سيدي الرئيس،

أولا : عندي ملاحظة فنحن نناقش القانون المالي، القانون الذي تقدمت به الحكومة وقدمه السيد وزير المالية باسم الحكومة. مناقشتنا وتصويتنا، التعديلات التي نتقدم بها هي تعديلات تهم كافة المرافق الحكومية لكن مع الأسف الشديد، لا حضور للحكومة، ففي الأسئلة الشفوية هناك السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يعوض الحكومة بكاملها، في القانون المالي هناك وزير الإقتصاد والمالية يعوض الحكومة بأكملها،

سيدي الرئيس،

نتأسف، نتأسف جيدا لعدم حضور السادة الوزراء، خصوصا وأن العديد أو جل التعديلات التي قدمت لا على مستوى الجلسة في اللجنة المختصة أو في الجلسة العمومية، هي تعديلات تنصب وموجهة للقطاعات. فأكيد بأن السيد وزير الإقتصاد والمالية الذي تابع المناقشة يحاول أن يجيب وكيفما كان الحال سيدي الرئيس. ..

لا يمكن إجابة السيد وزير الإقتصاد والمالية أن تشفي غليلنا لذلك نسجل أسفنا عن عدم حضور الحكومة لتتبع مناقشة مشروع القانون المالي.

سيدي الرئيس،

المادة الأولى تقدمنا من خلالها بتعديل لكن نريد كما أن السيد وزير الإقتصاد والمالية عندما أخذ الكلمة ورد على تساؤلات السادة المستشارين السادة رؤساء الفرق عندما أخذ الكلمة توجه للعموم توجه للمواطنين نريد كذلك نحن عند تقديمنا لهذه المادة سيدي الرئيس أن نتوجه أصلا للسادة البرلمانيين ثم من خلال البرلمانيين نتوجه إلى الرأي العام لنقول له أن التعديل الذي تقدمنا به في المادة الأولى وجل التعديلات التي سأقدمها أنا شخصيا بتفويض من الزملاء في المعارضة تفويض وجدت صعوبة لكي أقوم به لكوني غير معتاد قلت بأن التعديل الذي سنقدمه حول هذه المادة هو أصلا ليس تعديلا لفرق المعارضة هم تعديلات قدمتها الأغلبية في اللجنة المختصة تعديلات سيدي الرئيس نؤكد على حسن صياغتها، نؤكد على قناعة واضعيها نؤكد على التوجه للصالح العام عندما طرحت لكن مع الأسف الشديد في اللجنة سيدي الرئيس وكما هو في علمكم

وهنا أريد أن أتوجه إلى العموم إلى المواطنين لكي أقول بأن 61 تعديل تقدمت بها فرق الأغلبية انطلاقا من المناقشة الجادة التي جرت في اللجنة انطلاقا من المواقف العمومية لكافة السادة المستشارين مع الأسف الشديد وبإذن وبأمر من الحكومة سحبت 61 تعديل بدون مبرر.

سيدي الرئيس ،

اسمحوا لي الدستور يعطي الحق لكافة البرلمانيين لكي يتقدموا بتعديلات وبأسئلة شفوية وبمقترحات قوانين لكن سيدي الرئيس أقول وأجدد سياسيا لاحق للأغلبية أن تتقدم بتعديلات لاحق للأغلبية الحالية المساندة لحكومة التناوب أكثر من هذا أن تتقدم بتعديلات لماذا سيدي الرئيس لكون هذه ثلاثة أو أربعة أشهر كان هناك ملتقى في الغاية والتزمت الأغلبية مع حكومتها ووجهوا للمعارضة لكي تكون المعارضة جادة سيدي الرئيس أطرح السؤال أين هو الإلتزام الخاص بالأغلبية مع حكومتها أنتم إمتداد للحكومة ففير معقول وغير منطقي لا أقول دستوري أن تتقدموا بتعديلات تعديلاتكم هو مشروع القانون المالي، الحكومة ما كان عليها أن تضع مشروع القانون المالي بدون إستثماراتكم بدون إذنكم بدون تفويضكم لهذا بدأ نوع من التفكك للأغلبية للمعارضة نحن نخاف وقلتها مرارا نحن معنيون بالأمر هي حكومة التناوب تناوب لا من صناديق الإقتراع تناوب أراده سيدنا أنتما كنتم هنا ونحن كنا هناك سيدنا بغا أنتما هنا وحنا ألهيه.

وبالتالي نخشى ونطلب من الجميع الإلتزام نحن سيدي الرئيس انطلاقا من النداء الذي وجه إلينا لكي نكون معارضة جادة قلصنا سيدي الرئيس من جميع الأسئلة الشفوية التي كنا نتقدم بها قلصنا من مقترحات القوانين التي كنا نتقدم بها 36 مقترح قانون وأنتم سيدي الرئيس تعرفون هذا أكثر من 30 تقدمت بها الأغلبية لم نعرف من عادة مقترحات قوانين التي تقدم من صنفين كما قلت إما مقترحات قوانين توحى من طرف الحكومة ذي الأغلبية ..... صعوبة فيما يخص المسلسل أو مقترحات قوانين تجد الحكومة صعوبة من المنظور السياسي لمواجهة الجمهور ومواجهة المواطنين .. ولكن الغريب الحكومة تأتي بمشاريع قوانين والأغلبية تأتي بمقترحات قوانين مضادة لمشاريع القوانين فهذا وقع خلط لذلك سيدي الرئيس أقدم المادة الأولى التي صيغت سيدي الرئيس وأنا على علم والزملاء معي صيغت من طرف مختصين صيغت من طرف أساتذة مبلغين في القانون الدستوري أساتذة جامعيين لهم إلمام بالمالية العمومية المادة الأولى ما معناها فقط ملاءمة القانون المالي بالقانون التنظيمي المالية من سنة 1972 إلى سنة 1998يم نفس المادة الأولى التي كانت تأتي هي هي بما فيها القانون المالي الذي صادقنا عليه والمعمول به حاليا هذه المادة هي نفس المادة التي كانت تأتي منذ 93 إلى يومنا هذا هل يعقل مشروع قانون مالي مرتبط بالقانون التنظيمي جديد ولن أتكلم عن المعمول به حاليا حيث قيل لنا وفي القانون التنظيمي للمالية منصوص عليه بأن القانون المالي الإنتقالي لهذه السنة سيبقى مرتبط بالقانون التنظيمي 72 مكاين مشكل ولكن أن تأتينا المادة الأولى بالصياغة ديال القانون 72يم وتأتي مجموعة من البرلمانيين من الأغلبية لتحيين هذه المادة فقط وتطابقها مع القانون التنظيمي للمالية وأن تعطى الأوامر للأغلبية لسحب هذا التعديل.

سيدي الرئيس،

أتساءل ما هو الغرض لذلك، نحن حاولنا أن ننقذ وأن نحمي الحكومة نحن معكم نحن لدينا تضامن برلماني برلماني رغم أن حكومتكم ستسمح فيكم فنحن لن نسمح فيكم نحن عائلة مكونة من ثلاثة أصناف نحن جماعات محلية نحن غرف نحن .. أبدا، لذلك سيدي الرئيس التعديل فقط ينصب فيما يخص التحيين الخاص بالقانون التنظيمي أكيد لا بد من ربط المادة الأولى بالمادة الأولى بالقانون التنظيمي للمالية وهذا ما جاء في التعديل لا بد من ربط القانون المالي بالمواد : 3-4-27 .ملزوم وهذا سنراه فيما بعد الحكومة هي بنفسها جاءت بربط مشروع القانون المالي بالقانون التنظيمي لذلك سيدي الرئيس نتشبث بهذا التعديل الذي أؤكده أصلا من الزملاء في الأغلبية تبنيناه ولو التبني شرعا حرام ولكن سياسيا تبنيناه لإنقاذ الزملاء وشكرا.

* <u>رئيس المجلس</u> :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية.

* <u>وزير الإقتصاد والمالية</u> :

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

هذا التعديل الذي تقدمت به اليوم رسميا المعارضة هو تعديل قدم كتابة في البداية من طرف الأغلبية في اللجنة وسحبته الأغلبية ويمكن لي أن أقول لماذا التبريرات لأنه ما بين الحكومة والأغلبية كما في كل الدول علاقات سياسية فبما أنه الحكومة عنصر النقاش لا بد أن ألاحظ أنه من الناحية الأخلاقية هذه أول مرة بهذه الكثافة في الجمع العام معارضة تأتي بتعديلات التي تقدمت من طرف الأغلبية وسحبتها الأغلبية ونحن نعرف التجربة البرلمانية المغربية أنه الأغلبية السابقة وأنا شخصيا عشت ذلك عدة سنوات كثيرا ما سحبت في اللجنة المالية ولكن المعارضة لم يسبق لها أن أخذت من الناحية الأخلاقية المسائل الخاصة بها هذه نقطة أولى في المسائل السياسية والآن سنأتي للدستور من الناحية الدستورية.

سيدي الرئيس،

الحكومة تطرح عليكم الفصل 57 من الدستور الذي يقول بأن لأعضاء المجلس أي البرلمان والحكومة حق التعديل والحكومة بعد افتتاح المناقشة أن تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التي يعنيها الأمر فهذا التعديل سحب في اللجنة ولم يعرض ولم يدرس وبالتالي الحكومة اعتبارا للفصل 57 من الدستور تعارض في المناقشة وهذا الإعتبار بغده من جديد في المادة 213 من النظام الداخلي الذي ينص على ما يلي: "تجري المناقشة حول أي مشروع أو مقترح قانون على ضوء تقرير شامل يقدمه إلى مجلس المستشارين مقرر اللجنة التي يعنيها الأمر لا يبحث اقتراح أي تعديل وصل بعد تسليم التقرير المشار إليه في الفصل الأول إذا عارضت الحكومة في بحثه طبقا للفصل 57 من الدستور". شكرا سيدي الرئيس.

* رئيس المجلس :

شكرا للسيد وزير الإقتصاد والمالية هي الإشكالية المطروحة إشكالية قانونية ماكين هنا لا معارضة ولا أغلبية هنا كاين تطبيق الدستور والقانون الداخلي يعني الدستور واضح أي تعديل لم يطرح داخل اللجنة للحكومة الحق في أن تعارض لا في التصويت بل حتى في البحث وحتى في المناقشة الدستور واضح ولكن نحن أمام إشكالية تتعلق ليس بهذا التعديل مجموعة من التعديلات طرحت أمام اللجنة ولكن أصحابها سحبوها فهل يجوز لمستشارين آخرين أن يتبنوا التعديلات المسحوبة. التعديلات ليست بتعديلات جديدة تطرح على مستوى الجمع العام لا، نحن أمام تعديلات وأقول هذا وبكل تجرد يعني هنا إشكالية قانونية الرئاسة معينة لا بد للرئاسة أن تسهر على تطبيق الضوابط وفي طليعتها الدستور والقانون التنظيمي، هذه إشكالية مطروح نحن أمام تعديلات طرحت أمام اللجنة لكن أصحابها سحبوها فهل يجوز للمستشارين تبني هذه التعديلات؟ كنشوف نقطة نظام الإشكالية مطروحة ويمكن لنا أن نفتح واحد المناقشة سريعة حولها وإذا دعت الضرورة نستهل القضية في مستهل الجلسة المقبلة من يريد أن يتدخل حول هذه النقطة هناك السي أحمد القادري ولكن الله يجازيكم نحصروا التدخلات نأخذ اثنان من الأغلبية واثنان من المعارضة والذي طلب الأول هو السيد أحمد القادري ومولاي عبد السلام بروال والسي الفاضلي والسيد التويزي، والسيد الجوهري طيب نوقفوا اللائحة هنا والكلمة حول هذه النقطة بالذات وهذه الإشكالية القانونية . الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري.

* المستشار السيد أحمد القادري :

سيدي الرئيس ،

السادة الوزراء ،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

في الواقع سيدي الرئيس أن الدستور ونحن قبل بضعة أيام استمعنا إلى الخطاب الملكي السامي الذي وجه إلى أعضاء المجلس الدستوري وقال جلالة الملك عليكم أن تستعملوا في تحكيم القضايا المطروحة عليكم الدستور نصا وروحا سيدي الرئيس لا أعتقد أن بعد قراءة الفصل 57 من الدستور أن الأمر يتطلب أي مناقشة وهذه المناقشة نحن نعتبرها ليس كما قلتم لا أغلبية ولا معارضة نعتبرها خارج إطار الدستور وكل شيء خارج إطار الدستور لا يمكن إلا أن يشكل إلا عدما والعدم لا يمكن إعتباره. فسيدي الرئيس الحكومة لها حق دستوري واضح استعملته طبقا لمقتضيات الفصل 57 من الدستور لأعضاء مجلس البرلمان...

قبل بضعة أيام استمعنا إلى الخطاب الملكي السامي الذي وجه إلى أعضاء المجلس الدستوري، وقال جلالة الملك عليكم أن تستعملوا في تحكيم القضايا المطروحة عليكم الدستور نصا وروحا.

السيد الرئيس،

لا أعتقد أن بعد قراءة الفصل 57 من الدستور، أن الأمر يتطلب أي مناقشة وهذه الماقشة نحن نعتبرها، ليس كما قلتم لا أغلبية ولا معارضة نعتبرها خارج إطار الدستور، وكل شيء خارج إطار الدستور لا يمكن أن يشكل عدما، والعدم لا يمكن اعتباره.

فسيدي الرئيس،

الحكومة لها حق دستوري واضح استعملته طبقا للفصل 54 من الدستور لأعضاء مجلس البرلمان، وللحكومة حق التعديل وللحكومة بعد افتتاح المناقشة أن تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض من قبل اللجنة التي يعنيها الأمر. وهذه القضية السيد الرئيس، التي تتحتم فيها المناقشة أعتقد أنها لا تحتاج إلى مناقشة لأنها واضحة. علاش لأن مقتضيات النظام الداخلي، المادة 156 وما يليها من النظام الداخلي تحدد كيفية اشتغال اللجان وكيفية دراسة المشاريع، وكيفية وضع تعديلات وكيف توضع التعديلات؟ توضح التعديلات من طرف الموقعين لديها كتابة، وهاذ التحديد الذي ورد في المادة هو تحديد دقيق، يجب أن يقدم التعديل لكي يقبل أمام اللجنة.

أولا : في الأجل الذي تحدده اللجنة وهو لا يقل عن 24 ساعة بعد انتهاء المناقشة العامة والدراسة وأن يقدم مكتوبا وموقعا من طرف صاحبه حتى يقبل. فهل هذه التعديلات التي تتذاكر عليها والتي أشار السيد الوزير ونحن نتضامن معه في أن التحليل الأساسي وهو أنه خصنا نخلقوا الحياة السياسية، والحياة السياسية تقتضي أن المعارضة تحترم المعارضة في علاقتها مع الحكومة والمعارضة تحترم العامل الديمقراطي وقواعد اللعبة الديمقراطية، لا تريد المعارضة أن تجعل الأغلبية في مواجهة مع الحكومة، بأي منطق هذا؟ هذا هو المنطق الديمقراطي؟ بأي منطق تريد المعارضة أن تشل يد الأغلبية في مناقشة ووضع التعديلات وفي أي دولة ديمقراطية لا تضع الأغلبية تعديلات على مشاريع وقوانين الحكومة. الحكومة هي لها قواعدها ولها قوانينها ولها أطرها، ونحن كأغلبية لا تعمل مع المديرين ومع التقنيين، وإنما ننقل أحاسيس الشعب، وحاجيات الشعب ونحاول ترجمتها وتبليغها للحكومة سواء في المقترحات أو في التعديلات، وهذا من حقنا وليس لأحد أن يؤاخذ عن الأغلبية أنها تلعب الدور الإيجابي في العمل، وأنها اجتهدت واجتهادها محمود وصائب ومبني على أساس، لكن سيدي الرئيس الآن، الإشكالية المطروحة ليس هناك لا تبني ولا غير ذلك، الآن نحن أمام تعديلات موقعة ومقدمة أمام المجلس، فهل هذه التعديلات المطروحة والمقدمة أمام المجلس وضعت وطرحت أمام اللجنة ونوقشت وقدمت أسباب النزول متاعها. وتضمنها التقرير وأعطت الحكومة رأيها، ووقع التصويت فيها أو عدم التصويت؟ أبدا الذي وقع السحب له أنه قانوني، السحب كأنه لم يكن، لا يترتب عنه أي أ ثر قانوني لأنه الأمر الذي سحب أصبح الأمر كأنه لم يكن، فلهذا لا يمكن أن نقول أنه وضعت أمام اللجنة، المقصود بهذا الأمر أن تعرض على اللجنة وأعمال اللجان، وهاذ الشي في القانون الداخلي لا يمكن مناقشة أي اقتراح ولا مشروع وبالتالي أي تعديل، اسمح لي السيد الرئيس، لأن هذه النقطة أساسية، ولا أي تعديل إذا لم تبث فيه اللجنة المختصة. فهذا تعديل جديد جاء موقع من طرف أشخاص ومن طرف فرق وم طرف مستشارين محترمين، ولكن الشكلية الدستورية واضحة، لا يمكن أن نبني على أنه نطرا لأن هذه التعديلات سبق للأغلبية أن وضعتها، وضعتها فقط أمام اللجنة ثم سحبتها فهي قد عرضت ودرست، وإلا يعطيونا الحق في التقرير ناقشوا التعديلات ألي درسات في اللجنة والي صوت عليها سواء ديال الأغلبية ولاديال المعارضة وموقف الحكومة وموقف اللجنة، هذا هو العرض وهذا هو البث. أما أن تضع واحد التعديل وانجي نسحبوا كمثل سيدي الرئيس عنه ما أضع ترشيحي.

* **السيد الرئيس :**

غادي نوقفوا في 12.

* **السيد المستشار :**

أضع الترشيح للإنتخابات وللمشاركة في الترشيح في انتخاب دائرة معينة، وأأتي قبل الأجل القانوني وأسحب الترشيح، هل هاذ الترشيح ماعي كيترتب عليه شي جزاء قانوني؟ كأنه لم يكن ولهذا

نفس الشيء، الإشكالية الدستورية واضحة للسيد الرئيس أن يغلق هذا النقاش لأنه خارج عن الدستور وخارج عن نطاق القانون، وشكرا.

* السيد الرئيس،

شكرا. شوف بلاتي، لالا، كاينين 4 ديال الإخوان مسجلين في هذه المناقشة. أرجوهم راحنا في تمام الساعة 12، غانتوقفوا انهينا ولا منهيناش، لهذا أرجوكم التركيز في تدخلاتكم.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

* المستشار السيد عبد السلام بروال :

شكرا السيد الرئيس، غريب هاذ الشي ألي كنشوفوا، بان صراحة. (دردشة). أي هي الشفافية مكيناش كنقلد الزملاء في الأغلبية وكنقلد السيد وزير الاقتصاد والمالية شخصيا، عندما كنا في اللجنة ديال المالية وأردنا أن نتبنى التعديلات، وقلتوا لينا انتوما معندكومش الحق إلا بغيتوها رفعوها للجلسة العمومية، أنتم والسيد الرئيس اللجنة هو حاضر معنا.

(دردشة) لكن كيما كيقول المثل الشعبي.

* السيد الرئيس :

السيد المستشار. الله يجازيك وجهوا الكلام للجميع، باش يمكن لينا نسرعوا.

* السيد المستشار عبد السلام بروال :

كيف ما كيقول المثل الشعبي المعمول بيه، «الراس ألي ما يدود كدية».

ثانيا، السيد الرئيس، نحن كمعارضة مبقيناش كنعرفوا الإطار فاش يمكن لينا نخدموا. مهامنا في مهمتين :

الأولى : مراقبة الحكومة. مراقبة الحكومة لا يمكنها أن تكون إلا عن طريق الأسئلة الشفهية والكتابية، وعن طريق ملتمس الرقابة، الأسئلة الشفهية، أبدأ بها، مونعنا وصودرنا من حقنا، الأسئلة الشفوية: الحكومة تتحكم في نوعية الوزراء ألي كيجيبوا ولمدة سنة ووزير واحد (دردشة) اسمح لي وزير واحد هو ألي كيجيب،

ثانيا : من ذاك الاحتجاج ديالنا نعيش وضعية حاليا، الحكومة تتحكم في نوعية الأجوبة، هاذ السؤال نجاوب فيه دبا، والسؤال الآخر ممستعدش أكثر من هذا الأسئلة الآنية التي نوجهها، الأسئلة الآنية التي تمتاز بآليتها والضرفية ديالها والصبغة الوطنية ديالها، الحكومة تتحكم فيها ملي كتبغي تجاوبنا أيه وملي مكتبغيش تجاوبنا لا. كيف لا أن نراقب هاذ الحكومة، على مستوى التشريع السيد الرئيس.

على مستوى التشريع 36 مقترح قانون، 2 فقط.

السيد الرئيس،

نبقاوا فقط في الموضوع

دردشة،

السيد المستشار :

احنا في الموضوع السيد الرئيس، أنا في الموضوع.

السيد الرئيس،

36 مقترح قانون ألي تقحمنا بها .حتا سي عبد القادر طول،

أرجوكم، مولاي عبد السلام، الله يجازيكم بقاوا في الإشكالية المطروحة.

المستشار السيد عبد السلام بروال،

السيد الرئيس، استهلت تدخلي عن موضوع اشنو هو الإطار ألي غادي يمكن لينا نخدموا فيه كمعارضة؟ وأقصنا.

قلت السيد الرئيس 36 مقترح قانون، جوج فقط، جوج اللي جاوبات عليهم الحكومة، ما تبقى غير موجودين، لا انتما ولا أحنا.

لهذا السيد الرئيس، اليوم كنجيوا وكيبغيوا يناقشوا الموضوع ديال القانون المالي، خلال المناقشة، السيد الرئيس على مستوى اللجنة كيف كانت المناقشة؟ ما كنا نناقش فقط القانون المالي، ناقشنا السياسة العامة ديال الحكومة السياسية والاقتصادية والمالية. لماذا؟ لكون عام واحنا كنطالبوا الوزراء أجيوا يتقدموا لينا بعروض، مجاوش، طالبنا السيد الوزير الأول ايدير التصريح في

مواضيع مهمة، مجاش، معندناش إطار واحد هو ألي كناقشوا فيه مشروع القانون المالي، وهنا السيد الرئيس أرجع إلى الموضوع (تصنيفات).

* السيد الرئيس :

السيد المستشار : بقاو 8 دقايق، 8 دقايق وكاينين 3 ديال السادة مسجلين.

* المستشار عبد السلام بروال :

أستسمح السيد الرئيس إذا تلوت وكررت الثلاثة ديال الفصل من الدستور ألي تلاه علينا السيد وزير الاقتصاد والمالية مشكورا. الفصل 75: لأعضاء مجلس البرلمان وللحكومة حق التعديل وللحكومة بعد افتتاح المناقشة، بعد افتتاح المناقشة، سمعوا مزيان أ الإخوان، واي إيه المناقشة بدات البارح.

أه... أه.... أه ... أن تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض قبل على اللجنة التي يعنيها الأمر، التعديل لم يعرض قبل على اللجنة.

أ الاخوان! أ الاخوان! أعيد بأن واحد العدد من .. مع كل احتراماتي للزملاء، يمكن العدد كبير من الإخوان مقراوش هذا، هذا تقرير أعد من طرف مقرر محترم وبدل مجهود كبير وهو منكم وقدمه البارح هنا ونكن له كل تقدير، الزملاء قراوا التعديلات التي تقدمنا بنا هي تعديلات عرضت على اللجنة ونوقشت في اللجنة وهي مدونة هنا: هنا. (دردشة) وبالتالي السيد الرئيس، نحن نلتزم بالدستور ولكن كذلك السيد الرئيس نلتزم بمقتضيات النظام الداخلي ألي أنا شخصيا عند مناقشة الميزانية المتعلقة بالعلاقات مع البرلمان. وأخذت الحكومة على غيابها عندما كنا نصيغ النظام الداخلي، كانت غير موجودة اليوم عاد ناضت من النعاس، فالنظام الداخلي هو قانون، بمثابة قانون تنظيمي هو مكمل للدستور وبالتالي السيد الرئيس، نحن في إطار الدستور وفي إطار النظام الداخلي والتقرير ها هو شكرا.

* السيد الرئيس :

الكلمة للمستشار السيد الفاضلي :

* المستشار السيد محمد الفاضلي :

شكرا السيد الرئيس.

فعلا غريب، فعلا غريب

غريب، حينما نأتي إلى هذه الحلبة ونقول ونسمح لأنفسنا بأن نقول أشياء لا علاقة لها بالعمل البرلماني ولا علاقة لها بالأخلاقيات البرلمانية، غريب فعلا حينما نسمعه من المعارضة دروسا مع الأسف ليست مأهلة لإعطاء الدروس لمدارس سياسية عتيقة، تعرف ما تفعل.

فعلا غريب، فعلا من الغرابة بالمكان أن نأتي بأشياء غير قانونية لهذا المجلس الموقر ونضيع له وقتا ثمين جدا بأمور تافهة لا علاقة لها بالقانون الداخلي ولا بالدستور.

فعلا غريب، أريد أن أحيل الإخوان وأنا كنت حاضرا في اللجنة المالية حينما نبث في التعديلات، التعديلات الأغلبية، قدمنا تعديلات منها ما قبل من طرف الحكومة ومنها ما تفاوضنا في شأنه وهذا حقنا مع الحكومة وأقنعتنا الحكومة بعدم جدواها وسوف تدرسها مستقبلا التعديلات ألي قدمنا وعدنا الحكومة بأنها سوف تدرسها في المستقبل، وغادي تطبقها كلما سمحت الظروف بذلك. اسحبناها في وسط اللجنة ما تبيناش فيها، ها المحضر كنحيلكم على الصفحة 56 السيد الرئيس، ونجيوا هنا ونقولوا.

(دردشة)

السيد الرئيس، كنستسمح بعض الإخوان.

* السيد الرئيس.

الكلمة دائما للمستشار محمد الفاضلي .

كنستسمح السيد الرئيس، كاين بعض الإخوان ألي ماكانوش حاضرين، أيخليونا ترانكيل غادي نفيدوهم.

التعديلات ألي تقدمات بها الأغلبية سحبت طبقا للقانون، وأصبحت غير ذي موضوع في اللجنة ولم يبث فيها الصفحة 56، كانحيلكم السيد الرئيس وأنتما من رجال القانون المرموقين والمعروفين على الصفحة 56 وأحيلكم كذلك السيد الرئيس على

القانون الداخلي للمجلس، هل فيه تبني نحن نعتقد بأن عملنا قمنا به بكل تجرد وبكل منطق وبكل مسؤولية ونرجوا أن لا نضيع وقتنا ونرجوا أن نتجاوز هذه العراقيل إلا كانت هذه القوانين تقدمت تبنات من أجل عرقلة سير هذا المجلس وشكرا.

* **السيد الرئيس** :

شكرا، الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي، تفضلوا.

سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين.

في الواقع، غادي نبدا المداخلة ديالي فيما يخص هذا الموضوع. وباز عنهما كل مولاي عبد السلام، في الواقع باز نگولها بالعربية ولا، لماذا لأن فيما يخص هذا الموضوع الذي طرح داخل اللجنة البارحة داخل اللجنة كاين هناك إشكالية قانونية، البارح داخل اللجنة، المستشارين والسيد الوزير راه كاين، انتما راه كاينين وحتى السيد المستشار الأخير ألي تدخل، كنا قلنا على أن الوضع تم الوضع ديال هاذ التعديلات واحنا نقول أنه عندما يتم الوضع كتابة داخل اللجنة، فإن التعديل أصبح ملكا للجنة ولا حيق لواضعوها أن يسحبوا. هاذا مشروع قانون، فيه مناقشة، إذ وضعت تلك التعديلات ثم زيادة على ذلك تم طرح هذه التعديلات داخل اللجنة، وراه المحاضر هما كاينين، زيادة على المحاضر هناك تسجيلات فيما يخص الموضوع.

إذا دستورية الدفع بالفصل 57 من الدستور الذي يقول بعرض التعديلات حتي التعديلات قد عرضت داخل اللجنة البارحةهذه الزيادة. ثم باز الثاني الي كنقول هو أننا قربنا ندخلوا للقرن 21 و ما زلنا نسمع ومع العجب ما زلنا نسمع الخطاب ديال الستينات، هنا وطنيين هنا غير وطنيين، هنا معارضة، هنا غير معارضة وأستسمح السيد المستشار اللي قال على أن الوطنية ليست حكر على أي مغربي، المغاربة كلهم يتسمون بالوطنية، ولا يمكن لنا احنا كمعارضة أن ننعتكم بغير الوطنية الأغلبية وطنية ولكن الأخلاق تحتم أن نقول على أن جميع الناس ألي داخل هذه القبة هدفهم الوحيد هو الدفاع عن الشعب، ولا يجب لا يجب باش نديروا المزايدات السياسية الفارغة وانتهموا هاذاك التيكيت الوطنية، التيكيت الغير الوطنية إلى آخره..

نتمنى أن الخطاب وراه كالها السيد الوزير. وزير المالية المحترم أثناء الرد على الأسئلة أن الخطاب متجاوز، على أ ن الخطاب ماشي غير ديال الستينات الخطاب ديال التسعينات متجاوز نتمناوا على أننا بينا نتفداو هذا النوع من العمل، وكما يقال فأعمال العقلاء فهي مصانة عن العبث وشكرا.

* **السيد الرئيس** :

شكرا.

آخر متدخل المستشار محمد الجواهري، لا في هذه المرحلة. غير في هذه المرحلة، لأن في الحديث بقية.

أسي الجوهري، تفضلوا.

لا غادي نواصلوا، غادي نوقفوا بعد ولكن النقاش مفتوح وغادي نواصلوا الحديث في مستهل الجلسة ديال الثالثة، كاينة إشكاليةة قانونية، اسمحوا لي أجيوا تسيروا. كاينة إشكالية قانونية. (دردشة)

وخليوا السيد ألي طالب الكلمة. ولكن الصلاة مغانصليوش اليوم ودرنا نوقفوا في 12. (دردشة).

الإخوة، الرئاسة تجد نفسها في موقف محرج، لأن كاين إشكالية قانونية. أنا عندي واحد القناعة مبغيتش نبينها.

واسمحوا لي، كاينة إشكالية قانونية، واسمح لي معطيتكش الكلمة غير التزم بعد (دردشة داخل القاعة) غير التزم بعد خديتي تكلمتي طول وعرض، الله يجازيكم، كاينة إشكالية تطرحها المادة 57 وتنعرفوا كنا أن النصوص الدستورية تفسر بكيفية ضيقة عدنا وفي الخارج لأنه إلا اجتهدنا في تفسير النصوص الدستورية، غادي تمشيوا بعيد، النصوص الدستورية تفسر بكيفية ضيقة، المادة 57، أقول التعديلات التي، التعديل لم يعرض. هنا فين كاينة الإشكالية، غادي نعطيوا لنفسنا (دردشة) الإخوان الله يجازيكم، غادي نعطيوا لنفسنا، جينا، أشنوا ؟ مالك أسي أحمد ؟ مالك أشنو عندك؟ دردشة.

أطلب من الجميع الإنضباط. لا يمكن الحسم في هاذ الموضوع هاذ الصباح غادي نستنفوا العمل كما هو مقرر في الساعة الثالثة.

أطلب من السادة رؤساء الفرق أن يجتمعوا فيما بينهم وأن يجتمعوا مع الرئاسة قبل موعد الثالثة عسى أن نتوصل إلى فهم أو تفسير موحد. راه مكاينش هنايا اللي بإرادتوا. لا في المعارضة ولا في الأغلبية، كنتحكموا الآن بقانون، صافي سمحوا لي هاذ الطريقة الحكيمة، كاينة إشكالية قانونية، أدعو السادة رؤساء الفرق أن يجتمعوا فيما بينهم وأن يجتمعوا مع الرئاسة قبل انطلاق جلسة هذا الزوال في الساعة الثالثة، عسى أن نصل إلى تفسير موحد. وإلا غادي تستانفوا المناقشة في الجمع العام. متافقين أ الإخوة. رئيس اللجنة دائما عندوا الأسبقية.

الكلمة للمستشار السيد صالح الحمزاوي. ونرفعوا الجلسة. الإخوة باقي مرفعتش الجلسة.

* المستشار السيد صالح الحمزاوي :

السيد الرئيس، المساهمة لإيجاد حل في هذه الإشكالية، أود أن أبدأ بشهادة وإخبار، حقيقة مشكل سحب التعديلات من طرف فرق الأغلبية كان موضوع نقاش مناقشة حادة، تبين بأن كان مطروح إشكالية التعديلات المقدمة من طرف الأغلبية، وكان النقاش حاد وطويل وتبين لي أنا شخصيا في النهاية، هناك بان لي أن هناك شبه توافق وكيفما كان الحال بشهادة لن نحسم في هذه المشكلة وطرحناها كما تقدمت .

وشكرا.

* السيد الرئيس :

أطلب من السيد رئيس اللجنة أن يلتحق مع الإخوة رؤساء الفرق وأقترح عليكم أن يكون اللقاء مع الرئاسة حوالي الساعة الثانية والنصف.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.